اجتماع مجلس أمناء IPPF
المنعقد حضوريًّا في 15 و 16 يونيو 2023، في برلين، ألمانيا

مسودة محضر الاجتماع

الحاضرون: الأمناء	بحضور:
روز ماري بيل أنطوان (عن بُعد)	فارون أناند، مدير شعبة المالية والتكنولوجيا
هياذي آيڤا	مينا بارلينغ، مديرة شعبة العلاقات الخارجية
روزا جويس أيونغ-تشونانغ (عن بُعد)	فدوى بخده، مديرة إقليمية، إقليم العالم العربي
يولوكبيك باتيرغاليف (نائب الرئيس)	ألڤارو بيرميخو، المدير العام
سانتياغو كوزيو	توموكو فوكودا، مديرة إقليمية، إقليم شرق آسيا وجنوب شرقها وأوقيانوسيا (ESEAOR)
سوراكشيا جيري	كارولين هيكسون، مديرة إقليمية، الشبكة الأوروبية
كيت جيلمور (رئيسة)	مانويله هيرويتس، مديرة شعبة التأثير وتطوير الجمعيات الأعضاء
جون لوموي	يوجينيا لويز يورايب، مديرة إقليمية، إقليم الأمريكتان والكاريبي
باتريك موبيبيسا (عن بُعد)	أشيش كومار، مستشار الحوكمة والاعتماد
سامي النتشة	سونال مهتا، مدير إقليمي، إقليم جنوب آسيا
أوريليا نغوين (اليوم الثاني)	ماري-إيڤلين بيتروس-باري، مديرة إقليمية، إقليم أفريقيا
أندرياس براجر	أشيل توغبيتو، مدير الحوكمة والاعتماد
اليزابيث شيفر (البند 11، عن بُعد)	سونال جياني، ممثل رابطة الموظفين
الاعتذار عن الغياب	إيلين ماكولغان، مستشارة قانونية فخرية
إيزاك أديول	كارولين ديكينسون، مقررة المحضر (عن بُعد)
	حضور الجلسات
	نيش مكلين، رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) (البندان 4.5 و 5.5- عن بُعد)
	أليس جانفرين، القيادة الفنية، الشؤون الإنسانية (البند 3)
	فانيسا ستانيسلاس (VS)، مديرة الحماية وإدارة الحوادث (البند 7 و عن بُعد)

<u>الترحيب</u>

رحبت الرئيسة، كيت جيلمور، بالجميع في اجتماع مجلس أمناء اتحاد IPPF الحضوري لعام 2023، المنعقد في برلين. ورحبت ترحيبًا خاصًا بالأمناء الجدد: باتريك موبيبيسا من أوغندا، الذي انضم إلى الاجتماع عن بُعد، وجون لوموي من النرويج.

ثم عُقدت جلسة "نتعرف عليكم" غير الرسمية، وتم فيها دعوة جميع الحاضرين لطرح إجاباتهم على السؤال "*متى سمعت لأول مرة عن اتحاد IPPF وأين كنت؟*"

وفيما تحوَّل الاجتماع إلى الجلسة الرسمية، نوَّه المجلس إلى تحية التكريم التي تلقاها إحياءً لذكرى من توفوا منذ اجتماع المجلس الأخير. وقد أعرب المجلس عن عميق الحزن لسماع خبر وفاة حسام أحمد، أحد المتطوعين من الجمعية العضو في السودان، وقد وافته المنية في الخرطوم خلال أعمال العنف الأخيرة التي وقعت في السودان. وتوقف المجلس دقيقة صمت تكريمًا وحدادًا على كل من رحلوا عنا وامتنانًا للمساهمات التي قدموها من أجل الاتحاد.

1. البنود الإجرائية

1.1 **الاعتذار عن الغياب**
وردت اعتذارات عن الغياب جزئيًا من: روز ماري بيل أنطوان لأنها لم تتمكن من السفر ولكنها ستنضم إلى الاجتماع عن بُعد، حسب فروق التوقيت؛ أوريليا نغوين، وسوف تشارك حضوريًا في اليوم الثاني فقط بسبب ارتباطات أخرى؛ روزا جويس أيونغ-تشونانغ لأنها لم تتمكن من السفر بسبب مشاكل في التأشيرة ولكنها ستنضم إلى الاجتماع عن بُعد حسب فروق التوقيت وليز شيفر التي ستنضم إلى الاجتماع عن بُعد من أجل بند يخص لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) فقط. أرسل إيزاك أديول اعتذاره عن الغياب عن الاجتماع لوجود ارتباطات أخرى.

كما أحاط المجلس علمًا بتقديم تفويض أوريليا نغوين إلى أندرياس براجر لـ 15 يونيو.

2.1 **الموافقة على محضر الاجتماع السابق**

__اعتمد__ المجلس محضر اجتماع مجلس الأمناء المنعقد يومي 9 و 10 مارس 2023، كسجل واقعي ودقيق.

3.1 **اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني**

__اعتمد__ المجلس جدول أعمال هذا الاجتماع وجدوله الزمني، منوهًا إلى تعديلات بسيطة في المواعيد لتيسير الحضور على من سيقدمون بنود جدول الأعمال عن بُعد.

2. تقديم المرشحين لمنصب رئيس المجلس
تلقى المجلس الوثيقة الخاصة بتقديم وانتخاب رئيس المجلس بموجب الورقة رقم. BoT/06.23/DOC/2 & 12. ترأس هذا البند نائب الرئيس، يولوكبيك باتيرغاليف.

قدم هذا البند أشيل توغبيتو، مدير الحوكمة والاعتماد، نيابة عن المستشار القانوني الفخري. تم إبلاغ المجلس بوجود مرشح واحد لهذا المنصب، كاثرين (كيت) جيلمور، الرئيسة الحالية.

وتمت الإحاطة علمًا بأن لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) اتبعت العملية التالية:

- تمت الدعوة لتقديم الترشيحات في 27 أبريل، وتحديد يوم 8 مايو موعدًا نهائيًا لتلقي الترشيحات. قدم عضوان من أعضاء مجلس الأمناء ترشيحات للرئيسة الحالية، كاثرين جيلمور، لتخدم لفترة ثانية وأخيرة كرئيسة للمجلس. تم تدعيم استمارات الترشيح ببيانات الدعم وخطاب الموافقة من قبل المرشَّحة، وفقًا للإجراءات المقررة.
- أجرت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) مقابلة شخصية مع كيت جيلمور في 19 مايو، لتحديد التوصية لمجلس الأمناء.
- وفي يوم 24 مايو، أوصى فريق لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) بشدة بكيت جيلمور لفترة ثانية وأخيرة بصفتها رئيسة المجلس.

تم إبلاغ مجلس الأمناء بأنه بعد تقديم المرشَّحين المؤهلين كأول بند غير إجرائي في جدول أعمال مجلس الأمناء في أول يوم من أيام الاجتماع، سيتم انتخاب الرئيس كآخر بند إجرائي في جدول الأعمال في اليوم الثاني من أيام اجتماع مجلس الأمناء. ونظرًا لوجود مرشح واحد فقط بتوصية، كان المتوقع أن يعلن مجلس الأمناء انتخاب كيت جيلمور رئيسةً لمجلس الأمناء لفترة ثانية وأخيرة، تنتهي في 15 مايو 2026.

وخلال المناقشة، تقدم أعضاء مجلس الأمناء بالشكر للرئيسة الحالية على دعمها وقيادتها وعلى الجهود الهائلة التي بذلتها من أجل اتحاد IPPF. سُئلت الرئيسة عن التحديات الرئيسية التي تواجه اتحاد IPPF في العامين المقبلين من وجهة نظرها، وعن رأيها في طريقة تعامل اتحاد IPPF مع هذه التحديات وكيف يعمل المجلس على تعزيز الاتحاد.

وردَّت الرئيسة مؤكّدة على أن خدمتها للمجلس لفترة ثانية تشريف لها، وذلك بالعمل في شراكة مع نائب الرئيس والمدير العام، وكذلك مع جميع أعضاء المجلس. وأشارت إلى أن لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) قد طرحت عليها نفس السؤال بشأن التحديات التي تواجه اتحاد IPPF وأجابت بأن من الأولويات الرئيسية التي شهدتها فترة ولايتها الأولى العمل على التئام الجروح بعد مواجهة صعوبات الحوكمة التي أدت إلى إجراء إصلاحات الحوكمة. وكانت الخطوة الأولى هي

المساعدة في بناء فريق فعال من الأمناء يتمتع بعلاقات طيبة مع المدير العام وفريقه. وكانت المرحلة التالية والانتقالية هي تحديد الاتجاه الاستراتيجي المستقبلي لاتحاد IPPF الذي تثق به الجمعية العامة. ولهذا، تقدمت الرئيسة بالشكر للجمعية العامة وكذلك لرئيسة لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP) السابقة، أبهينا أهير، وأعضاء لجنة C-SIP وفريق السكرتاريا. وبينما تدخل فترة ولايتها الثانية كرئيسة، حددت الأولويات من وجهة نظرها. الأولى هي تعزيز الإنجازات التي حققها المجلس حتى الآن والبناء عليها في ظل نظام الحوكمة الجديد، سواء من حيث المؤسسة نفسها أو العلاقات التي تربط بين الأمناء والجمعيات الأعضاء والفريق التنفيذي. والأولوية الثانية هي مساعدة المدير العام على ترسيخ التغيير البنَّاء في السكرتاريا. ويجب على الأمناء أيضًا تحمل مسؤوليتهم عن ذلك، لاسيما أن المجلس طلب إجراء تغيير جريء يضمن مواءمة السكرتاريا بشكل كامل مع الاستراتيجية الجديدة. وتتعلق الأولوية الثالثة بالتحدي: تحقيق توازن بين تعزيز التغيير وتحدي الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة نحو تحقيق الأفضل. ويجب أن يمتاز المجلس بالانضباط والقوة فيما يتعلق بالنزاهة المالية، ومواجهة الاحتيال، والامتثال لالتزامات الحماية، وضمان تسريع وتيرة إصلاحات الحوكمة في جميع قطاعات الاتحاد. وهذا لا يكفي. بينما يواجه العالم زيادة هائلة في معارضة الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، يجب أن يكون اتحاد IPPF أكثر طموحًا وشجاعة. ولا مفر من الأولوية الرابعة التي أوضحتها الرئيسة. ربما يكون أهم قرار يتخذه المجلس هو تعيين رئيسه التنفيذي. وسوف يُتم مدير اتحاد IPPF العام الحالي فترة ولايته الأخيرة في منصبه في فبراير 2026، وعندئذ يجب الانتهاء من عملية استقدام المدير العام القادم للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

*والمجلس **أحاط علمًا** بأن انتخاب الرئيس سيجري في اليوم الثاني (16 يونيو)، في إطار البند 12 من جدول الأعمال.*

3. أزمة الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية: العمل الإنساني للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

تلقى المجلس وثيقة تقدم تحديثًا بشأن العمل الإنساني للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، على النحو الوارد في الورقة رقم BoT/06.23/DOC/3. واستعرضت هذه الورقة مانويله هيرويتس، مديرة شعبة التأثير وتطوير الجمعيات الأعضاء وقدمتها أليس جانفرين، القيادة الفنية، الشؤون الإنسانية.

تم إبلاغ المجلس بأن هذه الجلسة ستنظر في المقصود بكلمة "الإنسانية"، وستنظر في نجاحات اتحاد IPPF في العمل الإنساني على مدار الـ 18 شهرًا الماضية، وستنظر أيضًا في كيفية التفاعل بين الإنسانية والحركة النسائية.

تناول العرض التقديمي الأولي السؤال *"ما الفرق بين العمل الإنساني والعمل التنموي؟"* ويتناول العمل التنموي الأسباب الجذرية للوفيات المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية، ويتضمن البرامج الطويلة الأجل، مع تركيز على عدد الخدمات المقدمة وتقديم حزمة الخدمات الأساسية المتكاملة (IPES).
أما العمل الإنساني فإنه يتناول زيادة عدد الوفيات المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية الناجمة عن الأزمات. ويتضمن برامج سريعة وقصيرة المدى، مع التركيز على عدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم وتوفير حزمة من الخدمات الأساسية الدنيا (MISP).

مع الإشارة إلى أن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة يركز على تأثير الكوارث/الأزمات/حالات الطوارئ تحديدًا على إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وجودتها، تم استعراض أبرز إنجازات اتحاد IPPF حتى الآن بما في ذلك ما يلي:

- وصول الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة إلى 10 ملايين مستفيد في مواقع الأزمات الإنسانية والبيئات الهشة، على مستوى 44 دولة.
- مشاركة 1725 موظفًا في التدريب على الاستجابة الإنسانية.
- قيام شراكات جديدة في بلدان عديدة منها مولدوفا وتركيا وهايتي.
- إصلاح وتجديد نظام متابعة وتقييم العمل الإنساني.
- وفي عام 2022، أنفق الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة 90٪ من صندوق المسار 3 الداخلي على الاستجابات الإنسانية ونجح في الوصول إلى جميع الأقاليم. ولكن في عام 2023، حتى الآن، بلغ عدد الاستجابات الإنسانية 11 استجابة، وتم توزيع 50٪ من الميزانية بالفعل. ومن المرجح فيما يبدو أن عدد الاستجابات سيزداد.
- وأصبح اتحاد IPPF سباقًا للاستجابة بسرعة أكبر. ولقد ضاعف عدد الأفراد المستهدفين في هذه الاستجابات وأصبحت الجمعيات الأعضاء أكثر وعياً بما نقوم به في المجال الإنساني.

ثم عُقدت جلسة عامة للمناقشة، وركزت على السؤال الآتي: *"ماذا يعني لكم النهج النسوي في التعامل مع الإنسانية؟"* ومن أبرز نقاط المناقشة:

- أي أزمة من الأزمات الإنسانية تعني الانهيار الاجتماعي. ينطوي النهج النسوي على إعادة بناء ذلك النسيج الاجتماعي – من الأفضل بهدف تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين، مع الاعتراف بأن دور المرأة مرتبط بالأداء الاجتماعي للمجتمع المحلي. ويهدف النهج الإنساني النسوي إلى تعزيز الاستقرار واستعادة فعالية الأداء الاجتماعي دون استثناءات، مع احترام حقوق النساء والأطفال.
- وينبغي أن نفرق بين النزاع والكارثة. فقد يكون للنزاع مراحل مختلفة، ومنها تلك التي قد تؤدي إلى وقوع كارثة. ومع ذلك، بدءًا من الإقصاء وسوء المعاملة، تعيش العديد من النساء في مرحلة الكارثة لفترة طويلة جدًا. وتتعلق الإنسانية والتعافي بشمول كل فرد في المجتمع المتعافي، الأطفال والنساء والرجال.
- ومن المهم أن تقترن المساعدة قصيرة الأجل بالمساعدة طويلة الأجل. وذلك لأن احتياجات الحياة الجنسية والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك ما يتعلق بالحياة الجنسية، لا يمكن تأجيلها. ومتوسط الوقت الذي يقضيه الفرد مقيمًا في مخيم للاجئين هو سبع سنوات. وهذا يعني حدوث الكثير من حالات الحمل وحالات الحمل غير المرغوب والعدوى المنقولة جنسيًا (STIs) وفيروس نقص المناعة البشري (HIV). والأمر الذي لا يبدو ملحًا للبعض، قد يكون ملحًا جدًا لمعظم الناس.
- ومفتاح الحل هو الاستماع إلى النساء. ومع ذلك، فإن الأمر لا يتعلق بالاستماع إلى النساء فقط، ولكن الاعتراف بخبراتهن أيضًا، ومتابعة النساء ومجتمعاتهن أينما كن.
- ويجب أن نركز أيضًا على التنوع والاندماج والنظام الأبوي، والعمل على إشراك الرجال والفتيان أيضًا.
- فهم محاور اهتمام الفاعلين المؤثرين في المجال الإنساني. على سبيل المثال، فإن الجهات الحكومية لا تعتبر المياه والصرف الصحي والنظافة من الضروريات في كثير من الأحيان. ومن الضروري الدفاع عن النساء والفتيات.
- كما ينبغي أن نكون على وعي بالأطر والسياقات القانونية والسياساتية المعمول بها، مع مراعاة عدد المرات التي تستند فيها إلى العقليات الأبوية والاستعمارية. بل إن القطاع نفسه يتميز بتلك الخصائص، وكثيرًا ما يشار إليه باسم "قطاع رعاة البقر".

ثم نظر المجلس في معنى: *"للاستماع إلى النساء والفتيات عندما يتعين عليكم أن تتصرفوا بسرعة؟"* وردًا على ذلك، طُرحت النقاط التالية:

- ابدأ النهج النسوي في وقت أبكر كثيرًا. اسأل باستمرار عن موضع القوة ومن لديه هذه القوة وتصرف وفقًا لذلك.
- والمفتاح هو الاستعداد في الأوقات الأكثر استقرارًا. ويبدأ ببناء قدرتنا على سرعة التحرك والمرونة والعمق والعمل مع المجتمعات المحلية لتحقيق نفس الهدف.
- وينبغي أن نعمل للمساعدة في إعداد النساء والأطفال أنفسهم وإمدادهم بمساحات آمنة قبل حدوث الأزمة، بما في ذلك من خلال دعم النساء في إمكانية الوصول إلى الخدمات والقيام بأدوار قيادية في مجتمعاتهن.
- ويجب أن يكون احترام حقوق الإنسان هو الأصل الثابت على مدار فترة استعدادنا واستجابتنا الإنسانية: كيف نضمن حقوق جميع مَن يعامَلون معاملة غير عادلة ونحترم حقوقهم إلى أقصى درجة في أوقات الأزمات. ولا يتعلق الأمر بالحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية فقط ولكن العمل والتصدي لتقويض أي حق من هذه الحقوق كلها.

وأشار المدير العام إلى أن المجال الإنساني نظرًا لأنه يخضع لهيمنة ذكورية بدرجة كبيرة، يستطيع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة أيضًا أن يقدم مساهمة مهمة في تحويل النظام من خلال إقامة شراكة مع المنظمات النسائية ومنظمات مجتمع الميم (الشواذ LGBTQI). وتتعلق الاستجابات النسوية أيضًا بكيفية قيامنا بوضع اتحاد IPPF في هذا السياق في مكانة متناسبة مع الآخرين.

مجموعات العمل وعرض الآراء على الجلسة العامة

مجموعة 1

السؤال 1: *إدراكًا للجهود الكبيرة والتوسعات في عملنا الإنساني، نحن نقر أيضًا بأن الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية لا يُنظر إليها دائمًا على أنها بالغة الأهمية في المجال الإنساني، ولا يُعتبر الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة جهة فاعلة رئيسية. كيف نواصل تشكيل هذا المجال؟*

- بدء العمل قبل حدوث الأزمة ومواصلة العمل لفترة طويلة بعدها. إن النظر بطريقة ثنائية إلى الجانب الإنساني مقابل الجانب التنموي (التدخلات غير الإنسانية) يعود إلى الماضي.
- وينبغي أن تهدف دعوتنا إلى تشكيل فهم لأهمية الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في مواقع الأزمات الإنسانية – في الوثائق السياسية والسياسات وفي الشراكات أيضًا.
- وينبغي أن يتطلع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة إلى بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالموارد اللازمة للعمل في المجال الإنساني والعمل الإعلامي والوعي بما نقوم به في وقت الأزمات. وهذا يساعد في وضع اتحاد IPPF في مكانة أفضل كجهة فاعلة رئيسية والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية كأولوية عالية المستوى.

السؤال 2: *نحن نعلم أن النساء يتأثرن بحالات الطوارئ بطريقة مختلفة وبشدة. كيف نعمل في المجال الإنساني بطرق تتحدى عدم المساواة الهيكلية ولا تؤدي إلى استمرارها؟ كيف ترون أن يستخدم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة حالات الطوارئ كفرص للنهوض بحقوق النساء والفتيات والأشخاص المتنوعين من حيث النوع الاجتماعي؟*

- الناس أنفسهم هم أول المبادرين إلى الاستجابة. ويجب أن تكون القوة في أيديهم وينبغي أن يحترم ذلك الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وأن يكون عاملاً مساعدًا لها.
- يجب أن يكون لدينا نهج لحقوق الإنسان في برامجنا وفي الدعوة لضمان إيلاء الاهتمام اللائق للحقوق في مجال الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية.
- يجب تعزيز احترام الحقوق وتحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين باعتبارهما عنصرين أساسيين في تحقيق التعافي – وهما أمران ضروريان لإعادة البناء بشكل أفضل.

المجموعة 2

السؤال 1: *إدراكًا للجهود الكبيرة والتوسعات في عملنا الإنساني، نحن نقر أيضًا بأن الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية لا يُنظر إليها دائمًا على أنها بالغة الأهمية في المجال الإنساني، ولا يُعتبر الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة جهة فاعلة رئيسية. كيف نواصل تشكيل هذا المجال؟*

- ينبغي إشراك المجتمعات قبل حدوث الأزمات؛ وإقامة أنظمة تأهب وتقديم خدمات خاصة بالمهمشين وإقامة شراكات معهم. ونستطيع التركيز على التأهب للكوارث والتحدث أيضًا عن كيفية "إنقاذ" نفسك من منظور الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية.
- ويجب أن تكون تجارب الأفراد الشخصية في بؤرة الاهتمام. على سبيل المثال، الأطفال المنفصلين عن أسرهم والمعرضين لخطر الاتجار بالجنس.
- كما يعني إعادة تعريف معنى احتياجات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية بما فيها الاحتياجات المادية من غذاء ومأوى وماء ونظافة. فالحيض لا يتوقف في هذه الأوقات، وهناك حاجة للحصول، مثلًا، على وسائل النظافة الصحية والفوط الصحية.
- ويجب تعزيز منظور أزمة المناخ – الاعتراف بأنه يمثل تحديات مختلفة في أقاليم مختلفة من العالم.
- ويفتقر اتحاد IPPF إلى الرؤية في هذا المجال، وللمساعدة في معالجة هذا الأمر نحتاج إلى شركاء مناسبين للعمل معًا.

السؤال 2: *لقد وُلد قطاع المساعدات بما فيها المساعدات الإنسانية من رحم التاريخ الاستعماري العنصري. كيف نساهم في مواجهة عدم المساواة في السلطة داخل نظام العمل الإنساني ونستخدم السلطة بشكل مسؤول؟ هل هناك طرق يمكننا من خلالها نقل السلطة بشكل أفضل للجهات الفاعلة في جنوب العالم بما في ذلك الجمعيات الأعضاء والشركاء؟*

- في كثير من الأحيان في مواقع الطوارئ، تتدخل المنظمات الكبيرة وتتولى زمام الأمور وتقود. وينبغي أن يساعد الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في تحويل ذلك إلى نهج تعاوني بدرجة أكبر؛ وتحويل السلطة إلى المواقع المحلية.
- وفي كثير من الأحيان تحتفي التواريخ الرسمية بالمنظمات الكبيرة، لذلك نحتاج أيضًا إلى تغيير في الروايات التاريخية والمستقبلية.
- وتدور اللغة في المجال الإنساني حول "المساعدة" عمومًا. كيف نجعل الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في مكان أكثر وضوحًا بين ذلك ونجعل أنفسنا أكثر تأثيرًا؟

- وتعد تجارب جمعياتنا الأعضاء وخبراتها مصدرًا غنيًا. وينبغي أن ننظر إلى أدوار الدعم التي تستطيع أن تقوم بها الجمعيات الأعضاء/الشركاء في البلدان المجاورة ويقومون بها بالفعل على سبيل المثال، وأن نتساءل أيضًا عن لغتنا الخاصة حول "الدعم الفني".
- ويستطيع جنوب العالم أن يدخل هذا الميدان: هناك نقص في التمويل اللازم للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية بشكل عام من جنوب العالم وهذا أمر يمكن تغييره.
- كما ينبغي أن نتفاعل مع المزيد من أصحاب المصلحة على المستوى الحكومي والفيدرالي بشأن مناهضة العنصرية.

المجموعة 3

السؤال 1: إدراكًا للجهود الكبيرة والتوسعات في عملنا الإنساني، نحن نقر أيضًا بأن الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية لا يُنظر إليها دائمًا على أنها بالغة الأهمية في المجال الإنساني، ولا يُعتبر الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة جهة فاعلة رئيسية. كيف نواصل تشكيل هذا المجال؟

- نحن نتحدث عن الجاهزية للأزمات، لكن هل نحن وقادة الجمعيات الأعضاء مستعدون؟ فلن يصبر الرضع ولن ينتظر الحيض. وإن الجمعيات الأعضاء هي السبب في موثوقية اتحاد IPPF، كما أن الجمعيات الأعضاء وقادتها هم السبيل لتحقيق ذلك بشكل صحيح.
- ويجب أن يقوم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بإدخال المزيد من التقاطع في بوتقة العمل الإنساني، على سبيل المثال علاج فيروس نقص المناعة البشري (HIV) والعلاج بالهرمونات في مخيمات اللاجئين.
- ولاتحاد IPPF استراتيجية جديدة، وهي عالمية وإقليمية ومحلية. وتدعمنا في المرونة والسرعة، وتساعدنا في ذلك تمويلات المسار 3. ونستطيع أن نعزز قدرة الجمعيات الأعضاء على الوصول إليها.
- ومن الضروري تعزيز التواصل المُمنهج وإبراز موقف اتحاد IPPF من الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية وعلى مستوى الجمعيات الأعضاء:
- ينبغي أن نهدف إلى زيادة تمويل العمل الإنساني، أي استكشاف فرص التمويل الجماعي والتبرعات الفردية.

السؤال 2: كيف نربط بين التزامنا بأن نكون منظمة نسوية وبين الاتجاهات العالمية السائدة في قطاع الصحة الجنسية والإنجابية، وبين التزامات القطاع الإنساني؟

- من خلال تعزيز التقاطع وإدراج أولويات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في مواقع الأزمات الإنسانية.
- وينبغي أن نقوم بدفع الشراكات المحلية قدمًا وتعزيز الاستثمار في الجمعيات الأعضاء.

وأدلى مدير شعبة التأثير وتطوير الجمعيات الأعضاء ببعض الملاحظات الختامية، وتقدم بالشكر إلى فريق العمل الإنساني على عملهم وسرعة تحركهم في الاستجابة للأزمات. لقد حول اتحاد IPPF نفسه في هذا المجال بالغ الأهمية. وانتقل من خدمة ثلاثة ملايين شخص في عام 2017 إلى 10 ملايين في 2022. ونرى جمعيات اتحاد IPPF الأعضاء في الخطوط الأمامية بالفعل وتمكين اتحاد IPPF أيضًا ليحظى بمكانة أكثر وضوحًا على طاولة التأثير الإنساني. وسوف تستخلص السكرتاريا النقاط الرئيسية من هذه المناقشة حيث تقوم بمراجعة برنامجها الإنساني بما يتوافق مع الاستراتيجية الجديدة.

وتقدمت الرئيسة بالشكر إلى المدير العام ومانويله وأليس على قيادتهم للجلسة، وعلى ما بذلوا من جهود هم والآخرون في جميع قطاعات الاتحاد للنهوض بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في أوقات الأزمات.

4. المساءلة

1.4 **قرار منتدى الشباب للجمعية العامة 2022**

لقد تلقى المجلس وثيقة بشأن قرار منتدى الشباب إلى الجمعية العامة 2022 بموجب الورقة رقم BoT/06.23/DOC/4.1، التي أشارت إلى التقدم المحرز حتى تاريخه في بنود العمل الـ10 المترتبة على هذا القرار. قدمت هذا البند يوجينيا لويز يورايب، مديرة إقليمية، إقليم الأمريكتان والكاريبي.

وتم إبلاغ المجلس بالآتي:

- بعد عملية إعادة الموائمة، يتمثل هدف السكرتاريا في مجال الاستقدام في تخصيص 5٪ من التعيينات الجديدة للشباب، بما في ذلك استقدام المزيد من الشباب من الجنوب.
- وفيما يتعلق بتخصيص الميزانيات للشباب، من المقرر أن تتخذ شبكات الشباب قرارات التخصيص وتؤثر عليها، والعمل جار لتحديد التحديات في الأقاليم المختلفة.
- وتقوم السكرتاريا بتمكين المساءلة التي يقودها الشباب من خلال عقد ندوات عبر الإنترنت لتقديم إطار النتائج للاستراتيجية الجديدة.
- وسوف يتم تشكيل فرقة عمل مشتركة بين الأجيال للمساعدة في إضفاء الطابع المؤسسي على منظور الشباب في السكرتاريا والجمعيات الأعضاء.

وأثناء المناقشة، سأل عضو من أعضاء المجلس عما إذا كانت هناك أية عقبات أو مشكلات ظهرت أثناء تنفيذ استجابة المجلس لقرار منتدى الشباب. وردًا على ذلك، تمت الإحاطة علمًا بأنه منذ الجمعية العامة لعام 2022 حدث تغيير كبير في التوظيف بسبب إعادة هيكلة السكرتاريا. ومع ذلك، هناك عملية جارية الآن للالتقاء والتواصل بين الشباب لتسهيل التعلم بين الأقاليم. كما تعمل رابطة الشباب (Youth Consortium) مع منظمة خارجية يقودها الشباب.

وسأل أحد أعضاء المجلس عن مقدار الأموال المتاحة في الميزانية للشباب، حيث أن تخصيص 5٪ لن يكون بالضرورة مفيدًا جدًا للشباب. وتم التوضيح للمجلس أن الهدف هو تخصيص ما لا يقل عن 5٪ من المنح غير المقيدة للشباب، وعلى الشباب أن يقرروا كيفية إنفاق ذلك والأمر متروك لهم. ومن الناحية النقدية، أضاف مدير المالية والتكنولوجيا أنها تبلغ 1.7 مليون دولار أمريكي سنويًا، مع تخصيص 20٪ منها لشبكات الشباب، بقيمة 340,000 دولار أمريكي. وسوف تستخدمها شبكات الشباب في الاجتماعات الإقليمية.

تساءل أحد أعضاء المجلس عما إذا كان اتحاد IPPF مهتمًا بإشراك الشباب فعليًا، بما في ذلك إشراكهم في الأنشطة والسماح لهم باتخاذ القرارات، أم أن الأمر يقتصر على مجرد توفير البرامج التي ستكون نقطة انطلاق للشباب، وما إذا كانت التقييمات التي يتم إجراؤها بشأن الفجوات التمويلية ستوفر بالفعل بيئة ملائمة لتمكين الشباب من العمل فيها. أقرَّ المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي للأمريكتين والكاريبي (ACRO)، ببطء التقدم المحرز في إجراء التقييمات في الوقت الحالي وأن الشباب بحاجة أيضًا إلى العمل على صلاتهم مع بعضهم البعض، وستعمل السكرتاريا على تيسير هذا الأمر. وأضاف المدير العام أن من المفيد جدًا لأعضاء المجلس القادمين من جمعيات أعضاء أن يطرحوا وجهة نظرهم فيما يحدث على أرض الواقع في جمعياتهم الأعضاء فيما يتعلق بمشاركة الشباب واتخاذ القرار فيما يتعلق بتوفير التمويل للشباب.

*المجلس **أحاط علمًا** بالتقدم المحرز حتى تاريخه في تنفيذ استجابة المجلس لقرار منتدى الشباب للجمعية العامة و**وافق** على إدراج جداول زمنية في التقارير المرحلية المستقبلية.*

2.4 **التقرير المرحلي الصادر عن الرئيس والمدير العام**

تلقى المجلس التقرير المرحلي الصادر عن الرئيس والمدير العام بموجب الورقة رقم BoT/06.23/DOC/4.2.

أفاد المدير العام بأنه منذ إصدار التقرير، انعقد اجتماع المانحين في برلين، وشاركت الحكومة الألمانية في استضافته. وكانت الحكومة الألمانية قد طلبت انعقاد الاجتماع في برلين، في سياق القلق المشترك بشأن ظهور الحكومات اليمينية في أوروبا. وطالما كان من المفترض أن أوروبا كانت صوتًا تقدميًا للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، لكن يبدو أن هذا الأمر لم يعد مؤكدًا بشكل متزايد. وتريد الحكومة الألمانية أن ترفع مستوى شراكتها مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة إلى المستوى التالي، وكان اجتماع المانحين في برلين وسيلة للتأكيد على ذلك.

وكان اجتماع المانحين إيجابيًا جدًا. وحضره رئيس المجلس ونائب الرئيس وكان تركيز الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة على الشباب واضحًا. وتحدث ممثلو الشباب في الاجتماع عن الشباب وبرامج الشباب وعن جميع عناصر عمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة أيضًا. وعلق المانحون على ظهور إحساس قوي بالتقاطع، وخصوصًا من خلال العروض التقديمية التي قدمها الشباب. وعُقد الاجتماع في سياق المعارضة المتزايدة، وخصوصًا نحو قضايا مجتمع الميم (الشواذ LGBTQI)، ومنها في إفريقيا والولايات المتحدة على وجه الخصوص. ولقد طُلب من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة أن ينظر في العمل مع الجهات المانحة لعقد مبادرة رفيعة المستوى من شأنها أن تحشد القيادات السياسية العليا للمساعدة في الاستجابة للأزمة على المدى القصير حفاظًا على سلامة الأفراد والمنظمات، وعلى المدى الطويل من أجل التخطيط لنهج أكثر استباقية.

وأثناء المناقشة، سأل أحد أعضاء المجلس عن التخفيض المحتمل بنسبة 60٪ في التمويل القادم من السويد بعد تغيير الحكومة. وأفاد المدير العام بأن السويد خفضت تمويلها لاتحاد IPPF العام الماضي بنسبة 6٪ وهذا العام بدا أن التخفيض سوف يبلغ 6 ملايين دولار أمريكي. وتحسبًا لهذا الأمر، وافق المجلس في اجتماعه الأخير على احتياطي للاستدامة بقيمة 6 ملايين دولار أمريكي. ومع ذلك، منذ ذلك الحين، تقدم مانحون آخرون بأعلى من الميزانية، ولدى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة الآن دخل إضافي يبلغ نحو 6 ملايين دولار أمريكي. وإذا قامت السويد بالتخفيض المتوقع هذا العام، فمن الممكن اتخاذ إجراءات تحول دون حدوث تأثير فوري على الجمعيات الأعضاء أو السكرتاريا. ومع ذلك، هذه الأخبار لا تبشر بخير على المدى الطويل. وبمجرد قيام أحد المانحين بإجراء تخفيضات في هذا النظام، يصبح من الصعب استئناف البناء دون تغيير الحكومة. وهذا يعني أن العام المقبل قد يشكل تحديًا.

وطلب أحد أعضاء المجلس مزيدًا من المعلومات عن التمويل الوارد من الحكومات على المدى الطويل، منوهًا إلى أن معظم التمويل غير المقيد يأتي من الحكومات. ويحتاج اتحاد IPPF إلى تقليل اعتماده على الأموال الواردة من الحكومات، وتحتاج الجمعيات الأعضاء إلى الدعم لتصبح استدامتها الذاتية أقوى. ورد المدير العام قائلًا إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لديه استراتيجية، ولكن هناك بطء شديد في تنفيذ التغيير، وهذا هو سبب التركيز الجديد على هذا الجانب في ظل إعادة هيكلة السكرتاريا. وهناك أخبار سارة أخرى أن اتحاد IPPF يتحسن في الفوز بالمناقصات المطروحة من مؤسسات خاصة وهناك بوادر نجاح من برنامج التبرعات الفردية الذي يتم تجريبه في الولايات المتحدة.

وطلب الرئيس من المدير العام إطلاع المجلس على تحديثات بشأن التمويل الإنساني في المسار 3. وأفاد المدير العام بأنه قد تم الالتزام فعليًا بنسبة 49٪ من ميزانية المسار 3 السنوية. وفي بعض الحالات، وبسبب طبيعة حالات الطوارئ، طلب المدير العام من رؤساء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) والمجلس الموافقة على المخصصات التي تزيد عن المبلغ القياسي البالغ 50,000 دولار أمريكي. ولقد حقق المسار 3 نجاحًا استراتيجيًا، على سبيل المثال، مع استخدام التمويل في أعمال استثنائية في أوكرانيا. وفي حالة تجاوز المبلغ الإجمالي المخصص وقدره 1.2 مليون دولار أمريكي، فإن المدير العام سيطلب من لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) والمجلس مراجعة الميزانية. وأشار المدير العام إلى أن تعويض الأموال كان ممكنًا في بعض الأحيان، وليس دائمًا.

*المجلس **أحاط علمًا** بالتقرير المرحلي الصادر عن الرئيس والمدير العام.*

5. شؤون المجلس والحوكمة

1.5 مراجعة خطة عمل المجلس

تلقى المجلس خطة عمل المجلس المحدثة، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/06.23/DOC/5.1.

أشار الرئيس إلى انتهاء المجلس، في اجتماعه الأخير، من خطة عمله الجديدة، بناءً على مناقشاتهم التي تلت الجمعية العامة لعام 2022. وتُعد خطة العمل أداة مساءلة المجلس، وهي مهمة لعملية المراجعة التي يقوم بها مدققو اتحاد IPPF، ومفوضية المؤسسات الخيرية في المملكة المتحدة، وبالطبع جمعيات اتحاد IPPF الأعضاء. وتمتاز الخطة بوجود عمود لقياس التقدم باستخدام اللون الأحمر والبرتقالي والأخضر المستخدمين في "إشارات المرور" للإشارة إلى التقدم المحرز، ولكننا نرحب بأي طريقة أخرى يقترحها أعضاء المجلس لتعزيز الاستفادة.

وأثناء المناقشة، أشار أحد أعضاء المجلس إلى وجود تقدم في معظم الأهداف حاليًا وتساءل عما إذا كان هناك إطار زمني لكل عنصر من عناصر خطة العمل. وأفاد الرئيس بأن المحاور الرئيسية قد تحددت في فترات زمنية حساسة. ويجب على المجلس أن يدرك عدم التدخل في مجالات المسؤولية الواقعة على عاتق السكرتاريا. وكان دورها أكثر تركيزًا على التحقق من التقدم ومتابعته بدلاً من قيادة العمل أو تنفيذه في إطار زمني محدد.

كما أفاد الرئيس بوجود ثلاثة موضوعات رئيسية للمجلس هي التأهب الإنساني، وتعزيز دور الشباب ومشاركتهم، وكذلك إصلاح الحوكمة على مستوى الجمعيات الأعضاء. وأوضح الرئيس أن هناك حاجة أيضًا إلى إجراء مناقشة حول الوسائل التي يتواصل بها المجلس على نحو استباقي مع الجمعيات الأعضاء. واتفق أعضاء المجلس على أنهم يرغبون في إحاطة الجمعيات الأعضاء علمًا بعمل المجلس. وسيكون من المفيد أن يتواصل المجلس بشأن أعماله غير السرية مع مجالس الجمعيات الأعضاء. وأشار المدير العام إلى أن جدول أعمال اجتماع المجلس والأوراق ذات الصلة تُتاح للأعضاء بعد كل اجتماع. واقترح الرئيس أن من الممكن إصدار رسالة موجزة بشأن مداولات المجلس إلى الجمعيات الأعضاء بعد كل اجتماع من اجتماعات المجلس.

*المجلس **أحاط علمًا** بأن هدف خطة عمل المجلس بشأن التواصل بين المجلس والجمعيات الأعضاء يحتاج إلى اتخاذ إجراءات، و**أحاط علمًا** أيضًا بأن ميثاق اتحاد IPPF وتجديد العلامة سيكونان محور تركيز رئيسيًا للتواصل مع الجمعيات الأعضاء حتى انعقاد الجمعية العامة التالية، و**وافق** على إدراج عمليات التواصل مع الجمعيات الأعضاء وإصلاح الحوكمة في بنود الاجتماع القادم.*

2.5 **مراجعة تقويم الحوكمة**

تلقى المجلس وثيقة بها مراجعة لتقويم الحوكمة لعام 2023، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/06.23/DOC/5.2. وأوضح الرئيس أن الاجتماع القادم المقرر عقده لمجلس الأمناء سيعقد في 23 و 24 نوفمبر 2023. وأفاد مدير المالية والتكنولوجيا أن قد نحتاج إلى بعض المرونة فيما يتعلق بالتاريخ لأنه مرتبط بتوقيت الموافقة على الميزانية لعام 2024.

*المجلس **أحاط علمًا** بتقويم الحوكمة لعام 2023.*

3.5 **تناوب أعضاء لجان المجلس**

تلقى المجلس وثيقة بشأن تناوب أعضاء لجان المجلس، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/06.23/DOC/5.3. ولخصت الوثيقة مخصصات الأمناء للجان المجلس ومجموعات العمل وسلطت الضوء أيضًا على الآثار المترتبة على انتهاء آخر ولاية لاثنين من الأمناء، وقدوم أمينيْن جديدين.

***وافق** المجلس على تكليف الأمناء بلجان المجلس ومجموعات العمل على النحو الآتي:*

- *لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) – باتريك موبيسا*
- *اللجنة الفنية لتخصيص الموارد (RATC) – هيازي آيڤا (منقولة من لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR))*
- *مجموعة العمل المعنية بتصميم العلامة والميثاق (BCWG) – جون لوموي (ليحل محل سانتياغو كوزيو)*
- *مجموعة العمل المعنية بمكافحة العنصرية (ARWG) – سامي النتشة (الرئيس) – دور مؤقت، رهن تعيين أمناء جدد.*

6. تحديث بشأن موائمة السكرتاريا

لقد تلقى المجلس تحديثًا عن مواءمة السكرتاريا، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/06.23/DOC/6.

وأشار المدير العام إلى الانتهاء من توزيع مخطط توضيحي نهائي على المجلس، وأفاد باستمرار إعادة هيكلة السكرتاريا في حدود الميزانية وأن العملية تسير وفقًا لمواعيدها المحددة. وقللت السكرتاريا عدد وظائفها من 311 وظيفة إلى 285 وظيفة حتى الآن، مما يسمح باستخدام الميزانية لمواءمة المهام والأنشطة مع الأولويات الاستراتيجية وزيادة التواصل مع الجمعيات الأعضاء. وقد غادر معظم الموظفين الذين طالتهم هذه الإجراءات ودخلت هذه العملية مرحلة الاستقدام الآن بشكل أساسي، ويوجد 86 وظيفة شاغرة في الوقت الحالي. كما أشار المدير العام إلى أن أحد الأهداف كان شمول فريق الشؤون المالية في مجمع مقره الهند.

وشهدت تلك الفترة تحولات صعبة ومؤلمة في كثير من الأحيان، ودَّعنا فيها كثيرون وشعر فيها الزملاء الباقون بالإرهاق. ومع ذلك، سارت العملية على ما يرام. وحتى الآن لم تظهر حالات تنازع قانونية، مما يؤكد الالتزام بالإجراءات القانونية الواجبة. ومع ذلك، كان من الممكن التحلي بمزيد من العناية والتقدير.

أما من حيث نوع المتضررين من هذه الأمور، فقد كانت نسبة الموظفين الذكور الذين غادروا أعلى بقليل. وكان متوسط أعمار من غادروا أعلى قليلاً عند 45 مقارنة بمتوسط الأعمار 43 لمن بقوا. لم يتم اتباع مبدأ "أولوية الخروج لآخر الداخلين" ولم يغادر أيٌّ ممن تقل أعمارهم عن 25 عامًا. أما من حيث الدرجات، فلم تتأثر بذلك إلا درجة واحدة إلى حد كبير، وكانت هذه الدرجة أقل من المتوسط.

كما أشار المدير العام إلى أن المجلس قد طُلب منه الموافقة على إدخال منصب جديد هو منصب رئيس الشؤون التجارية لوحدة الاستدامة المالية الجديدة في السكرتاريا.

أثناء المناقشة، تساءل أحد أعضاء المجلس عن السكرتاريا إذا كانت قد اتخذت جميع الخطوات اللازمة لحماية حقوق الموظفين الذين أنهيت خدماتهم. أفاد المدير العام بأنه قد تم استقدام فريق استشاري لتغيير الموارد البشرية لتقديم الدعم في جميع الأقاليم لضمان استيفاء جميع المتطلبات القانونية واتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة. وأشار إلى موافقة

المجلس على تخصيص 2 مليون دولار أمريكي لتمويل مدفوعات نهاية الخدمة وإعادة الهيكلة. وكان برنامج مساعدة الموظفين متاحًا لجميع الموظفين أيضًا.

وتساءل أحد أعضاء المجلس عن موعد الانتهاء من إعادة الهيكلة ومتى سيكون لاتحاد IPPF سكرتاريا تزاول عملها بشكل معقول. وأفاد المدير العام بأن البرنامج التأهيلي المخصص للمبتدئين الجدد وللأفراد المنتقلين إلى وظائف جديدة سيبدأ في سبتمبر عندما يتخذ غالبية الموظفين أماكنهم، ومن المتوقع أن يتخذ كل فرد مكانه بحلول أكتوبر.

وأشار أحد أعضاء المجلس إلى حدوث تأخير بسيط في عملية الاستقدام وتساءل عن أسباب ذلك. ورد المدير العام قائلًا إن مستويات الرواتب لم تكن مشكلة في جذب مرشحين جيدين، ولكن هذا التأخير كان مرتبطًا في الأساس بضمان العثور على أفضل الأفراد. وعلى سبيل المثال، هناك وظيفة بلغ عدد المتقدمين للحصول عليها حوالي 400 فرد، ولكن توجد وظائف في بعض الأقاليم لم يتقدم لها أحد. وربما كان المسمى الوظيفي والمواصفات المطلوبة غير واضحة بما يكفي. ونستعين الآن بمؤسسات متخصصة في الموارد البشرية لشغل بعض الوظائف الأعلى. وفي أمريكا اللاتينية، ربما كان لتغيير موقع المكتب (من بوغوتا إلى مكسيكو سيتي) تأثير ما.

وكان من أهداف إعادة الهيكلة تعزيز السكرتاريا بالشباب وإبراز التنوع. وبالتالي، لم يُطلب من المتقدمين لبعض الوظائف سنوات خبرة ولا مؤهلات جامعية. كما تم استخدام قنوات غير تقليدية في عملية الاستقدام، على سبيل المثال، لجذب أفراد من مجتمع الميم (الشواذ LGBTQI) والعاملين والعاملات بالجنس. والقليل من الوظائف مقرها لندن، وأوضحنا أن الأدوار القيادية العالمية يمكن القيام بها من أي مكتب. كما أفاد المدير العام بوجود تغييرات ملحوظة في الوظائف المتعلقة بالاتصالات. وبعد إعادة هيكلة السكرتاريا، أصبحت الاتصالات مرتبطة الآن بـ "كسب القلوب والعقول"، وهذا يحتاج إلى صورة مختلفة. وقد تستغرق عمليات استقدام الأفراد الذين يتمتعون بهذه الكفاءات وقتًا أطول. وكانت السكرتاريا على تواصل مع الجمعيات الأعضاء، وكانت تبلغها بالتحديثات أولًا بأول من خلال المنتديات والاجتماعات الإقليمية وتطلب منهم التحلي بالصبر.

ورداً على سؤال عن الدعم النفسي للموظفين، أفاد المدير العام بأن برنامج مساعدة الموظفين موجود ويمكن التوسع فيه إذا لزم الأمر. وأشار إلى أن رابطة الموظفين كانت تقدم القيادة طوال الوقت، وأدخلت إمكانات إضافية لدعم هذا المجال. وأعرب المدير العام عن امتنانه لما قاموا به من جهود.

وبموافقة المجلس والمدير العام وعلى غير العادة، نقل ممثل رابطة الموظفين الذي يراقب اجتماع المجلس رسالة منهم وهي: "نود أن تكون هناك مراجعة وتدبر في العملية برمتها وإعادة بناء الثقة بين أفراد الفريق بأكمله".

وأعربت الرئيسة عن امتنان المجلس للمدير العام ولجميع الموظفين لقيامهم بهذه التغييرات الصعبة على هذا النحو. وقد تحمل المجلس المسؤولية عنها أيضًا، إذ أصدر تعليمات مباشرة إلى المدير العام بضرورة القيام بموائمة قوية وفورية للسكرتاريا مع استراتيجية اتحاد IPPF الجديدة. وأشارت إلى أن المجلس ملتزم جدًا بدعم حقوق الموظفين بما في ذلك حقوقهم العمالية، وتتطلع إلى معرفة الخطوات التي يتخذها المدير العام لبناء الثقة بين الموظفين ومعهم في إطار هذا الهيكل.

واختتم المدير العام ملاحظاته بالإشارة إلى أن السكرتاريا تتواءم جيدًا مع الاستراتيجية وأن بعض الوظائف الشاغرة لا تزال موجودة، في حين أن السكرتاريا ستبذل قصارى جهدها لملء تلك الشواغر. وأشارت الرئيسة أيضًا إلى أنه في ضوء المعارضة المتزايدة والخطيرة للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، يجب على المجلس والسكرتاريا مواصلة التساؤل عما إذا كانت الإستراتيجية الجديدة جريئة بدرجة كافية.

*مجلس الأمناء **أحاط علمًا** بالتقدم المحرز في إعادة هيكلة السكرتاريا بما في ذلك إنشاء وحدة الاستدامة المالية و**وافق على** إنشاء منصب رئيس الشؤون التجارية.*

7. تقرير الحماية وإدارة الحوادث

تلقى المجلس تقرير الحماية وإدارة الحوادث للربع الأول من عام 2023 بموجب الورقة رقم BoT/06.23/DOC/7a، بالإضافة إلى تقرير إدارة الحوادث لشهر مارس 2023 بموجب الورقة رقم BoT/06.23/DOC/7b.

قدمت هذا البند فانيسا ستانيسلاس، مديرة الحماية وإدارة الحوادث، وقد انضمت للاجتماع عن بُعد.

تم إبلاغ المجلس بأن تقرير الحماية وإدارة الحوادث أعيد تصميمه ليكون أكثر إيجازًا. وقدمت الصفحة الأولى معلومات موجزة. ويغطي التقرير الفترة من يناير إلى مارس 2023. وكان التركيز على هذه الفترة بدرجة كبيرة في ضوء إعادة هيكلة السكرتاريا. ومن أهم النجاحات في مجال الحماية تعزيز ممارسات الاستقدام الآمنة وتوحيد معاييرها على مستوى السكرتاريا.

وفيما يتعلق بإدارة الحوادث، كان من أهم الإنجازات تحسين عملية جمع المعلومات وإعداد التقارير. ويوجد الآن مجموعة من الحالات أوسع نطاقًا ويمكن الاستفادة منها، مما ساعد في استخلاص الدروس المستفادة ودعم منسقي الحوادث. واستجابةً لطلب تقدم به المجلس، عزز الشكل الجديد مستوى الوضوح بشأن عدد الحالات التي تم إثباتها أو لم يتم.

وأثناء المناقشة، أعرب المجلس عن تقديره للتحول الذي شهدته بيئة الحماية في اتحاد IPPF إلى الأفضل. وطُلب من مديرة الحماية وإدارة الحوادث إبداء رأيها في هذه التغييرات والتوجهات المستقبلية. وتم إبلاغ المجلس بأن هناك تغييرات هائلة بالفعل. وتعاملت القيادات مع موضوع الحماية وذلك في جميع قطاعات المنظمة. ولولاها، ما حدث هذا التغيير. وتم إبلاغ المجلس بأن التعامل مع قضايا الحماية يتم على وجه السرعة وبطريقة صحيحة. ومع ذلك، لا تزال هناك أصوات تشكك في نتائج العمليات وكان فريق الحماية يفكر في كيفية عرض النتائج بشكل أفضل دون انتهاك السرية.

وسأل أحد أعضاء المجلس عن كيفية تعزيز الحماية بشكل أفضل على مستوى الجمعيات الأعضاء. وتم إبلاغ المجلس بأن بعض الزملاء في الجمعيات الأعضاء ما زالوا يخشون الإبلاغ عن مزاعم سوء السلوك. ونحن بحاجة للمزيد من العمل مع الجمعيات الأعضاء لنوضح أن هناك حالات تتعلق بالأعمال وحالات تتعلق بالأفراد وأخرى تتعلق بالتمويل لإجراء التغيير في هذا الصدد. وإذا تعذر ذلك، فإن الخطوة التالية هي تعزيز مسار الامتثال الإجباري. ومن المشجع جدًا أن فريق الحماية قد أتيحت له الفرصة للمشاركة في اجتماع ينعقد بحضور كافة جمعيات إقليم أفريقيا الأعضاء.

وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن إقليم إفريقيا به أكبر عدد من حالات الحماية المفتوحة – لمدة تزيد عن 18 شهرًا. وتم إبلاغ المجلس بأن المتوقع أن يكون في أفريقيا أكبر عدد من الحالات، باعتبارها أكبر إقليم في الاتحاد. ومع ذلك، فإن معالجة الحالات حتى إقفالها كانت تسير على ما يرام. وتم بالفعل إغلاق معظم الحالات الموضحة في تقرير الربع الأول. ومن الحالات التي لا تزال مفتوحة حالة تاريخية كان من الصعب إحراز تقدم فيها وكانت مرتبطة بإيقاف إحدى الجمعيات الأعضاء. وتقدم المدير بالشكر لمديرة إقليم إفريقيا الإقليمي وفريقها على عملهم في هذه الحالات.

وسأل أحد أعضاء المجلس عن فريق الحماية إذا كانوا يخصصون وقتًا للاعتناء بأنفسهم. وكان قلق المجلس محل تقدير. ووافق المدير على أن بعض الحالات قد تؤثر على صحة الفريق النفسية، لكنهم يتلقون، هم وغيرهم، التدريب والدعم.

وشددت الرئيسة على أن الوفاء بواجب الاتحاد في رعاية الموظفين والمتطوعين سيكون أولوية، لا سيما مع تزايد معارضة الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. ووافق المدير العام وأفاد أن هذه القضية قد نوقشت في اجتماع المانحين. أما في الأوضاع الحالية، من المرجح أن تشهد الجمعيات الأعضاء زيادة التوتر والصدمات بسبب تصرفات المعارضة، كما ظهر بالفعل في سياق العمل على مجتمع الميم (الشواذ LGBTQI) وحقوق الإجهاض. وقد تعني حماية الموظفين والمتطوعين والمنظمات ضرورة إجراء تغييرات تشغيلية.

وأفاد مدير شعبة التأثير وتطوير الجمعيات الأعضاء إلى وجود برنامج لحماية مقدمي الخدمات ردًا على الهجمات التي تعرضت لها العيادات ومقدمو الخدمات. وهذا يحتاج إلى الاستثمار وكذلك الدعم من المجلس لضمان توفير الحماية القانونية والمالية والتشغيلية وأنظمة البيانات الآمنة أيضًا. وهناك حاجة إلى معالجة موضوع حماية البيانات خصوصًا أنظمة السجلات المستندة إلى المستفيدين في الجمعيات الأعضاء.

*والمجلس **أحاط علمًا** بالتحديث الخاص بالحماية وإدارة الحوادث و**وافق** على إيلاء المزيد من الاهتمام للمسائل المتعلقة بواجب الرعاية والأفراد والعمليات وحماية المعلومات نظرًا لتزايد تأثير جماعات المعارضة.*

5. شؤون المجلس والحوكمة (تابع)

4.5 **مراجعة أداء المجلس ولجان المجلس**
لقد تلقى المجلس ورقة من لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) قدمت تحديثًا عن مراجعة أداء المجلس ولجان المجلس، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/06.23/DOC/5.4. قدم هذا البند نيش مكلين، رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC)، وقد انضم للاجتماع عن بُعد.

صرح رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) بأنه استمتع بالعمل لدعم المجلس وأعرب عن امتنانه للتعاون الذي قدمه أعضاء المجلس.

وتمت الإحاطة علمًا بأن لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) قد بدأت، في الأسبوع الأول من أبريل 2023، مراجعة الأداء السنوي لأعضاء مجلس الأمناء ولجان المجلس منفردين، للفترة من أبريل 2022 إلى مارس 2023. وبعد انتهاء الأمناء وأعضاء اللجان من التقييم الذاتي، عرضت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) التقييمات الذاتية على رئيس المجلس ورؤساء اللجان.

وفيما يتعلق بمراجعة أداء أعضاء المجلس، تمت الإحاطة علمًا بأن أحد الأمناء لم يتمكن من تقديم استمارته/ها في الوقت المناسب للعملية ولكنه تمكن من إرسال ملاحظاته وآرائه. ومع أن بعض الأمناء المغادرين لم يتمكنوا من تقديم استماراتهم، كان من الواضح أن هناك مواءمة بين تقييمات الأمناء وتقييم الرئيس.

وفيما يتعلق باللجان منفردة، لم يكن معدل مشاركة أعضاء اللجان بالمستوى الذي تمنته لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC). وكان هناك تشجيع لأعضاء اللجان على المشاركة وسأل رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لدعم المزيد من الآراء والتعليقات. وقد تمت العملية هذا العام باستخدام أداة مخصصة لإجراء الاستطلاعات على الإنترنت ويبدو أن هذه الطريقة أفضل لتعزيز المشاركة.

وتم التوضيح للمجلس أنه في حالة وجود مواءمة بين عضو اللجنة ورئيس اللجنة، لم يكن من الضروري إجراء مقابلات شخصية فردية. ولكن في المواقف التي يظهر فيها تناقض، كانت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) حريصة على إيجاد مساحة لإجراء هذه المحادثات الفردية. وقد تم إجراء محادثات بين رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) ورئيس المجلس، وكذلك بين أعضاء لجنة NGC المكلفين ورؤساء لجانهم. وتسير الأمور على ما يرام حتى الآن، وهناك ترحيب بالآراء والتعليقات.

وأكد رئيس المجلس الترحيب بالاتساق في مشاركات أعضاء المجلس منفردين ورئيس المجلس. ومع ذلك، كان معدل المشاركة من أعضاء اللجان ورؤساء اللجان مثيرًا للقلق. وشدد الرئيس على أهمية عملية مراجعة الأداء للمساءلة المتبادلة وحثَّ الأمناء على أن يكونوا أبطال هذه العملية وأن يشجعوا أعضاء اللجان الآخرين على المشاركة في هذه العملية.

وأقر الرئيس بعبء العمل الهائل الذي تتحمله لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) خلال فترة ولايتها الأولى وتقدمت بالشكر لرئيس اللجنة على قيادته الاستثنائية، وشكرت السكرتاريا على الدعم الذي قدمته.

*مجلس الأمناء **أحاط علمًا** بالنتائج النهائية لمراجعة أداء أعضاء المجلس ولجان المجلس.*

5.5 **مجالات بناء القدرات للهيئات الحاكمة**
تلقى المجلس ورقة من لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) تقترح فيها مجالات بناء القدرات وتنفيذها لمجلس الأمناء ولجان المجلس، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/06.23/DOC/5.5. قدم هذا البند رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC).

وتم إبلاغ المجلس بأن عملية تقييم أداء المجلس واللجان تتيح فرصة للتفكير في احتياجات التدريب والتطوير. انتهت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) من فترة تقييم الأداء 2021-2022، وتقترح اللجنة ثلاثة مجالات لبناء القدرات لأعضاء المجلس وأعضاء لجان المجلس لعام 2023، وهي معايير العضوية، الإدارة المالية، وسياسات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية.

وتمت الإحاطة علمًا بأن الاجتماعات عبر الإنترنت تشكل الآن جانبًا كبيرًا من الطريقة التي تتواصل بها مجالس اتحاد IPPF الحاكمة بعضها البعض. لذلك، تبحث لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) في كيفية قيامها بدعم المجلس في هذا الأمر، لا سيما في كيفية تعزيز التفاعل والمشاركة في هذه الاجتماعات.

وأثناء المناقشة، تقدم أحد أعضاء المجلس بالتهنئة للجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) على هذه المبادرة لبناء القدرات وأضاف أن من المهم أيضًا اتخاذ هذا النموذج كمثال ينبغي أن تنظر فيه الجمعيات الأعضاء ومجالسها.

*والمجلس **أحاط علمًا** بمجالات بناء القدرات المقترحة لمجلس الأمناء ولجان المجلس، والاقتراحات المتعلقة بتنفيذها **ووافق** على النظر في كيفية المضي فيها قدمًا، وهذا قد يكون من خلال عقد جلسات لبناء القدرات في اجتماعات مجلس الأمناء.*

8. مراجعة الأداء السنوي لعام 2022

لقد تلقى المجلس تقريرًا عن مراجعة الأداء السنوي لعام 2022، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/06.23/DOC/8. قدمت هذه الورقة مانويله هيرويتس، مديرة شعبة التأثير وتطوير الجمعيات الأعضاء.

تم إبلاغ المجلس بأن العرض التقديمي سوف يسلط الضوء على عدد من القصص الكامنة وراء البيانات. والتقرير السنوي متوفر كاملًا على الموقع الإلكتروني المخصص للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. من أبرز ما جاء في العرض التقديمي:

- النتيجة النهائية 1 - نصرة الحقوق: حدثت زيادة بنسبة 24٪ في عدد التدخلات السياسية الناجحة في عام 2022 مقارنة بعام 2021. كانت غالبية مكاسب الدعوة في الولايات المتحدة الأمريكية.

- النتيجة النهائية 2 – تمكين المجتمعات: هذا أظهر تراجعًا في الأداء. في عام 2021، انفردت جمعية الصين العضو بنسبة 89٪ من النتائج وفي عام 2022 كانت النسبة 80٪. وباستثناء الصين، شهدت بقية البلدان زيادة بنسبة 30٪. وفي توغو، تم الوصول إلى 1.5 مليون شاب وشابة بالتثقيف الجنسي الشامل. وتُعد جمعية توغو العضو مركزًا من مراكز التميز في التثقيف الجنسي الشامل وهذا مؤشر رئيسي على الإنجاز بالإضافة إلى ذلك في الصين.

- خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، حسب نوعها: كانت مستقرة، حيث بقيت في نفس مستواها بالنسبة لعام 2021، ولكن ازداد عدد الخدمات المقدمة من خلال مرافق اتحاد IPPF. ويتضح من إغلاق برنامج WISH حدوث انخفاض في وسائل منع الحمل وسنوات الحماية الزوجية. وحدث تراجع في الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري (HIV) والعدوى المنقولة جنسيًا (STI) بنسبة 8٪ ولكن الزيادة في الخدمات المتعلقة بالإجهاض بلغت نسبتها 11٪ ، منها 69٪ قُدمت من خلال الإجهاض الدوائي (مقارنة بـ 60 ٪ في عام 2021). وبمرور الوقت، يتزايد الإجهاض الدوائي. وبالنظر إلى برنامج المتبرع المجهول في عام 2022، تم تقديم 29,000 خدمة إجهاض. وكانت جمعية نيجيريا العضو هي أفضل مقدم خدمات ويليها السودان. ويقدم إقليم أفريقيا حوالي نصف خدمات اتحاد IPPF تقريبًا.

- مزيج من وسائل سنوات الحماية الزوجية: كان هناك انخفاض مقارنة بعام 2021 بنسبة 9٪ بسبب جمعيتين من الجمعيات الأعضاء وجمعيات أخرى أعضاء يدعمها برنامج WISH. ولكن حدثت زيادات في بعض الجمعيات الأعضاء. وأعلاها ثلاث هي الجمعية العضو في نيجيريا، وكولومبيا والسودان. تشكل وسائل منع الحمل الطويلة المفعول والقابلة للعكس 63٪ من سنوات الحماية الزوجية.

- خدمة الفقراء والضعفاء: في عام 2022، تم تقديم خدماتنا لـ 71 مليون مستفيد. وكان منهم 62 مليون مهمشين وفقراء و 28 مليون تقل أعمارهم عن 25 عامًا. وتحققت زيادة كبيرة في عدد الأفراد الذين وصلوا إلى مواقع الطوارئ في عام 2022 مقارنة بعام 2021. وأعلى مقدمي خدمات الإجهاض ثلاث جمعيات هي الجمعية العضو في نيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية وكولومبيا.

- نتائج رئيسية أخرى في عام 2022: تم تطوير ونشر المبادئ التوجيهية السريرية التي تركز على المستفيدين والمستفيدات؛ تمت الاستجابات الإنسانية في 42 دولة منها أوكرانيا وباكستان والهند؛ وتم إطلاق قاعدة البيانات الجديدة لسلع الإجهاض الدوائي، واستخدمها ما يقرب من 100,000 فرد.

- الاتجاهات حسب فئة الخدمة 2015-2022: كان الانخفاض واضح في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد، لكن حدث انتعاش سريع وكبير في عام 2021. وحدثت بعض الانخفاضات بسبب قلة البرامج المقيدة 2021/2022.

وتؤكد نتائج مراجعة الأداء السنوي (APR) لعام 2022 الافتراضات التي تقوم عليها استراتيجية اتحاد IPPF الجديدة، وهي فوائد التركيز على مكان تقديم الخدمات ومن يتم الوصول إليهم، بدلًا من التركيز على الأرقام. وسيتم إجراء المزيد من التحليل وسوف تستمر الدروس المستفادة في إثراء تنفيذ الاستراتيجية الجديدة.

وأثناء المناقشة، علق أحد أعضاء المجلس قائلًا إن البيانات أظهرت أن عدد الخدمات المقدمة يعتمد فيما يبدو على قدرة الجمعيات الأعضاء وليس على درجة الاحتياج إليها. ومن الجيد أن توغو تستطيع توفير التثقيف الجنسي الشامل بمعدلات عالية، مع أنها دولة صغيرة. والسؤال هو كيف يمكن الحصول على الخدمات أينما تشتد الحاجة إليها. وردًا على هذا السؤال، أفاد مدير شعبة التأثير وتطوير الجمعيات الأعضاء بأن الاحتياجات ليست هي الأعلى بالضرورة في البلدان الأكبر. والنتيجة في توغو مهمة لأن اتحاد IPPF هو مقدم الخدمات الرئيسي هناك وينفرد اتحاد IPPF بنسبة 30٪ من التغطية الإجمالية لهذا البلد. وبالنظر إلى البلدان المماثلة، فهناك مساهمات مدهشة مماثلة. وفي فلسطين، فإن اتحاد IPPF هو مقدم الخدمات الوحيد، وينبغي أن نفخر بذلك جدًا. وأضاف المدير العام أن هناك حاجة إلى التعمق في تركيزنا وأن نتحدى أنفسنا في البلدان التي لا يوجد فيها مقدم خدمات. وعلق عضو آخر في المجلس على جمعية توغو العضو قائلًا إن هذه الجمعية العضو تعمل بجد لتطوير التثقيف الجنسي الشامل مع أنها في دولة صغيرة. وتُعد هذه الجمعية العضو مركزًا للتميز وتُشارك معرفتها مع غيرها من الجمعيات الأعضاء في أفريقيا. ولديها استراتيجية متعددة القطاعات.

وصرح المدير العام بأن من المفيد تلقي توجيهات من المجلس بشأن تحديد "بصمة الخدمات" الجغرافية المناسبة لاتحاد IPPF. وصرحت عضوة بالمجلس بأنهم لن يشجعوا على تحقيق هدف يُحدد جغرافيًا لأن تحديد الاحتياجات لا يتم بدافع جغرافي، وأنها تفضل أن ترى مزيدًا من الاهتمام بمعدلات وفيات الأمهات.

وتساءل أحد أعضاء المجلس إذا كان اتحاد IPPF قد أعد نفسه للفشل في بعض المجالات من خلال تحديد أهداف طموحة للغاية. وسُئلت السكرتاريا عن مدى جودة هذه المؤشرات في بلوغ ما نريد. على سبيل المثال، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في رعاية الإجهاض، وقد يبدو هذا الأمر مفاجئًا. وردًا على ذلك، تم إبلاغ المجلس بأن المؤشرات ستكون أعلى جودةً وأكثر تعقيدًا بموجب الإستراتيجية الجديدة. كما تمت الإحاطة علمًا بأنه في ظل الاستراتيجية السابقة، كان من بين الطموحات زيادة التمويل للوصول إلى الكثير من الناس ولكن هذا الهدف لم يتحقق. وفي الواقع، انخفضت الأموال التي جمعتها الجمعيات الأعضاء.

كما تم إبلاغ المجلس بأن الجمعيات الأعضاء تطبق سياساتها الخاصة بها في تحديد التكاليف. وفيما تجيد بعض الجمعيات الأعضاء القيام بهذا الأمر، لا تجيد غيرها القيام بذلك. وينبغي أن يعتمد الأمر على البيئة المحيطة بالجمعيات الأعضاء وتخصصها. وتقدم الكثير من الجمعيات الأعضاء خدمات مجانية، خصوصًا وسائل منع الحمل، ويأتي الكثير من السلع من صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومات. ومع ذلك، للتضخم تأثير كبير. ويبدو بالفعل أن من يحصلون على الخدمات بمقابل يدفعون أكثر.

وردًا على سؤال حول رعاية التوليد، تم إبلاغ المجلس بأن الجمعيات الأعضاء تولي هذا الأمر اهتمامًا متزايدًا لأنه مطلوب في المجتمعات المحلية. كما أنه مصدر لتوفير الدخل في بلدان عديدة، ويتيح فرصة للنمو. وللنجاح درجات مختلفة. ويصل إلى الكثير من الناس في بعض الأحيان، ولا يصل إليهم في أحيان أخرى. وهذا الموضوع تتناوله باستفاضة المباديء التوجيهية التي تركز على المستفيدين والمستفيدات.

وقام المدير العام بإبلاغ المجلس أن من الصعب النظر إلى الأداء دون النظر إلى القاعدة المالية التي ضعفت. وتختلف المقاييس المالية عن مقاييس الأداء. ويستطيع اتحاد IPPF أن يفصح عن المعلومات المالية لنحو 100 جمعية عضو لكن أداء الاتحاد يشمل الجمعيات الأعضاء والشركاء المتعاونين والجمعية العضو في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لها شؤون مالية منفصلة. ولأن السكرتاريا ربما تحتاج إلى استعراض هذا الجانب بطريقة أفضل، تم تحديد هذه العوامل بشكل أكثر وضوحًا. وبناءً على ذلك، فإن استمرار تقديم الخدمات بمستواها الحالي يعد إنجازًا كبيرًا في ظل انخفاض الموارد المالية.

وتمت الإحاطة علمًا بأن الاستراتيجية السابقة كانت تركز على تحقيق أرقام كبيرة. أما الاستراتيجية الجديدة فلها منظور مختلف. لم يعد اتحاد IPPF يحاول أن يكون أكبر مقدم خدمات في العالم ولكن اتحاد IPPF يركز على البلدان التي يكون فيها مقدم الخدمات الرئيسي، ويحاول توسيع نطاق هذه الخدمات والوصول إلى أشد الفئات ضعفًا.

*المجلس **أحاط علمًا** بمراجعة الأداء السنوي لعام 2022.*

9. تقرير من لجنة العضوية

تلقى المجلس تقريراً عن قضايا الجمعيات الأعضاء، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/06.23/DOC/9. قدم هذا البند نائب رئيس المجلس، يولوكبيك باتيرغاليف، وهو رئيس لجنة العضوية.

نتيجة مراجعة الاعتماد

المجلس **أحاط علمًا** بأن لجنة العضوية قد راجعت نتيجة مراجعة اعتماد رابطة تونغا لصحة الأسرة. مع ملاحظة أنه كانت هناك معايير لم تلتزم بها جمعية تونغا العضو حتى الآن، وأن هذه الجمعية كانت تتخذ خطوات لتصحيح ذلك، فإن جمعية تونغا العضو لا يمكن إعادة اعتمادها في الوقت الحالي وسوف تبقى عضوًا معتمدًا في اتحاد IPPF، تحت مرحلة الاعتماد 2، دون تغيير في وضع عضويتها.

متابعة مراجعة الاعتماد

*المجلس **أحاط علمًا** بمراجعة لجنة العضوية للتقارير المرحلية للجمعيات الأعضاء الست التالية التي خضعت لمراجعة الاعتماد ضمن مرحلة الاعتماد الثالثة:*

- *تنزانيا – Uzazi na Malezi Bora Tanzania*
- *جمهورية سلوفاكيا – Spoločnost pre plánované rodičovstvo (جمعية تنظيم الأسرة)*
- *الصين – China Family Planning Association (جمعية الصين لتنظيم الأسرة)*
- *فيتنام – جمعية فيتنام لتنظيم الأسرة*
- *أندونيسيا – Indonesian Planned Parenthood Association (الجمعية الأندونيسية لتنظيم الأسرة)*
- *نيبال – Family Planning Association of Nepal (جمعية نيبال لتنظيم الأسرة)*

مع ملاحظة أنه كانت هناك معايير لم تلتزم بها الجمعيات الأعضاء المذكورة أعلاه حتى الآن، وأنها تتخذ خطوات لتصحيح ذلك، لا يمكن حاليًا إعادة اعتمادها. وينبغي أن تواصل المكاتب الإقليمية المعنية مراقبة تنفيذ خطط عمل المتابعة خلال الفترة المتفق عليها. وخلال تلك الفترة، سوف تبقى الجمعيات الأعضاء في **تنزانيا، والجمهورية السلوفاكية، والصين، وفيتنام، واندونيسيا ونيبال** أعضاء معتمدين تابعين للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، في إطار مرحلة الاعتماد 2، دون تغيير في وضع عضويتها.

الاعتماد

*وفقًا لتوصية صادرة عن لجنة العضوية، **وافق** مجلس الأمناء على إعادة اعتماد الجمعيات الأعضاء التالية كأعضاء كاملي العضوية في الاتحاد:*

- *جمعية Cameroon National Association for Family Welfare (جمعية الكاميرون الوطنية لرفاه الأسرة)*
- *جمعية Associação Moçambicana para Desenvolvimento da Família (جمعية موزامبيق لتنظيم الأسرة) (موزامبيق)*
- *جمعية Association Malienne pour la Protection et la Promotion de la Famille (الجمعية المالية لدعم الأسرة وحمايتها) (مالي)*
- *جمعية Association Tchadienne pour le Bien-Etre Familial (الجمعية التشادية لرفاه الأسرة) (تشاد)*
- *جمعية Associação Guineense para o Bem Estar Familiar (الجمعية الغينية لرفاه الأسرة) (غينيا بيساو)*
- *جمعية Association Nigérienne pour le Bien-Etre Familial (الجمعية النيجرية لرفاه الأسرة) (النيجر)*

- *جمعية Association pour le Bien-Etre Familial/Naissances Désirables (جمعية رفاه الأسرة/الولادات المرغوبة) (جمهورية الكونغو الديمقراطية)*
- *اتحاد / Belgische Federatie voor Seksuele en Reproductieve Gezondheid en Rechten Fédération Belge pour la Santé et les Droits Sexuels et Reproductifs (الاتحاد البلجيكي للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية) (بلجيكا)*
- *جمعية Societatea de Educatie Contraceptiva si Sexuala (جمعية التوعية الجنسية ومنع الحمل) (رومانيا)*
- *جميعة Israel Family Planning Association (جمعية اسرائيل لتنظيم الأسرة)*
- *جمعية Samoa Family Health Association (جمعية ساموا لصحة الأسرة)*
- *جمعية Korea Population, Health and Welfare Association (جمعية كوريا للسكان والصحة والرفاه)*
- *جمعية Vanuatu Family Health Association (جمعية فانواتو لصحة الأسرة)*
- *جمعية Kiribati Family Health Association (جمعية كيريباتي لصحة الأسرة)*

تحديث بشأن الإيقاف: جمعية ليتوانيا العضو

مجلس الأمناء أحاط علمًا بأن الجمعية العضو الليتوانية قد خضعت لمراجعة الاعتماد في نوفمبر 2020 خلال مرحلة الاعتماد الثالثة. تمت الإحاطة علمًا بعدم الامتثال لـ 16 معيار من معايير الاعتماد في وقت إجراء المراجعة. كان المكتب الإقليمي قد دعم الاتحاد في جهوده لتحقيق الامتثال، ولكن بحلول أغسطس 2022، ظلت أربعة معايير معلقة، بالرغم من منح تمديد للتعامل مع هذه المعايير. وبعد توصية من المدير الإقليمي وتأييد من المدير العام بإيقاف عضوية جمعية ليتوانيا العضو في اتحاد IPPF، وافقت لجنة العضوية ومجلس الأمناء على هذه التوصية خلال اجتماعاتهم المنعقدة في أكتوبر ونوفمبر 2022 على التوالي. ونظرًا لعدم ورود رد على إخطار الإيقاف الأولي، تم إرسال تذكير إلى الجمعية العضو من مكتب الشبكة الأوروبية الإقليمي أدى إلى ورود رد من مدير هذه الجمعية العضو التنفيذي استعلم فيه عن الخيارات المتاحة لهم. وتواصل المكتب الإقليمي مع الجمعية العضو لإبلاغهم بالخيارات الثلاثة التالية:

1. استمرار الإيقاف. لن يتم تقديم التوصية برفع الإيقاف إلا بعد تقديم خطة وميزانية رسمية معتمدة من المجلس، يوضح فيها كيف تستطيع الجمعيات الأعضاء أن تعول نفسها بدون التمويل الأساسي من اتحاد IPPF، حتى يتم اعتمادها. ويجب تقديم الخطة إلى اتحاد IPPF في موعد أقصاه 31 أغسطس 2023.
2. الاستقالة من اتحاد IPPF. يجب أن يكون قرار الاستقالة صادرًا من أعلى هيئة مخولة باتخاذ القرارات في الجمعية. في حالة ورود هذه الاستقالة، فسوف يقدم اتحاد IPPF منحة إغلاق.
3. توصية بالطرد: في حالة عدم قبول الخطة والميزانية المذكورتيْن في الخيار 1، فسيتم تقديم توصية من المدير الإقليمي، إقليم الشبكة الأوروبية، بطرد جمعية Seimos Planavimo ir Seksualines Sveikatos Asociacija من اتحاد IPPF في اجتماع لجنة العضوية أكتوبر 2023.

*بناءً على توصية من لجنة العضوية (MC)، **وافق** مجلس الأمناء على استمرار إيقاف جمعية **Seimos Planavimo ir Seksualines Sveikatos Asociacijabe (جمعية ليتوانيا العضو)** حتى الاجتماع التالي للجنة العضوية، عندما يُنظر في رد الجمعية العضو.*

تحديث بشأن الإيقاف: جمعية السلفادور العضو

مجلس الأمناء أحاط علمًا بخضوع جمعية السلفادور العضو، Asociación Demográfica Salvadoreña (ADS)، لمراجعة اعتماد المرحلة 3 في أكتوبر 2018 وتم اعتمادها في مايو 2020. تم إيقاف عضوية هذه الجمعية العضو في اتحاد IPPF في مارس 2023 بسبب مزاعم عن سوء ممارسات الحوكمة والإدارة.

وتمت الإحاطة علمًا بأن لجنة العضوية راجعت التحديث الخاص بجمعية السلفادور العضو، بما في ذلك الرد الوارد من الجمعية العضو وقد اعترضت فيه على الأساس المنطقي للإيقاف دون تقديم أي قرائن أو أدلة على الإجراءات المتخذة. ولقد رد المدير الإقليمي، إقليم الأمريكتان والكاريبي، على الجمعية العضو موضحًا النقاط التي أثاروها والأساس المنطقي الذي أكد سلامة قرار الإيقاف. طُلب من الجمعية العضو تقديم الآتي:

- دليل على القواعد الداخلية الجديدة المعتمدة كما ينبغي أو إجراءات النظام الداخلي الجديدة التي تزيل الغموض عن تأويل الأثر الرجعي للمادة 22 من الدستور التي تحد من الفترات المتتالية والتراكمية في إجراءات النظام الداخلي السارية حاليًا أو أي تعديلات جديدة على إجراءات النظام الداخلي؛

- دليل معتمد كما ينبغي على أن مجلس إدارة جمعية ADS الحالي قد التزم بإنشاء مجلس إدارة جديد وفقًا للعملية المنصوص عليها في المادة 12 من إجراءات النظام الداخلي واحترام متطلبات إدراج الشباب الأقل من 25 سنة على النحو المنصوص عليه في المادة 22.
- وثائق حزمة التدقيق المفوضة وكذلك القواعد التنظيمية التي التزمت بها مؤسسة التدقيق في عملها.
- قانون الحوكمة الذي وُضع لعملية المراجعة والتعديلات المقترحة، إذا لزم الأمر، من قبل المكتب الإقليمي للأمريكتين والكاريبي.

<u>وافق</u> *مجلس الأمناء، بناءً على توصية من لجنة العضوية (MC)، على استمرار إيقاف جمعية* ***Asociación Demográfica Salvadoreña/Pro-Familia (جمعية السلفادور العضو)*** *حتى الاجتماع التالي للجنة العضوية، عندما يُنظر في رد الجمعية العضو.*

<u>توصية بالإيقاف: جمعية ناميبيا العضو</u>

مجلس الأمناء أحاط علمًا بأن جمعية ناميبيا العضو، جمعية تنظيم الأسرة في ناميبيا (Namibia Planned Parenthood Association)، كانت عضوًا في اتحاد IPPF لسنوات عديدة وبدأت تواجه مشكلات مؤسسية ومالية في عام 2016 بعد إلغاء برنامج تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، بقيمة 500,000 دولار أمريكي سنويًا على مدار خمس سنوات. وكان هذا بسبب إعادة إدخال حكومة الولايات المتحدة قاعدة الحجر العام (Global Gag Rule). وفي مارس 2017، قامت جهة مانحة بإبلاغ المكتب الإقليمي بإيقاف تمويلها للجمعية العضو بسبب مخاوف تتعلق بطريقة إدارة المنحة. وفي يونيو 2019، حث المكتبُ الإقليمي الجمعيةَ العضو على القيام بإعادة الهيكلة حفاظًا على استمرارها كمؤسسة. تجاهلت الجمعية العضو هذه النصيحة وأدى القصور في إعادة موائمة هيكل الجمعية العضو التنظيمي والارتقاء به إلى مستوى يتوافق مع قدراتها المالية إلى إغراق المنظمة في أزمة مالية عميقة. ونتيجة لذلك، تعاني هذه الجمعية العضو من عجز كبير منذ عام 2017. كما حدث تأخر شديد في تقديم التقارير القانونية منذ ذلك الوقت.

وخضعت الجمعية العضو لمراجعة الاعتماد في يناير 2022. ومن بين جوانب عدم الامتثال الـ 25 التي تم تحديدها خلال المراجعة، تمت معالجة أربعة فقط حتى الآن. في عام 2022، دفعوا رواتب موظفي الجمعية العضو من أموال اتحاد IPPF بدلًا من توجيهها من خلال هذه الجمعية العضو إلى المنظمة المجتمعية المحلية (CBO) التي خُصصت لها.

وفي مارس 2023، بعد اجتماعات عديدة مع المكتب الإقليمي، قدمت الجمعية العضو خريطة طريق بثلاثة هياكل بديلة للتوظيف مع تأثيرات التكلفة المترتبة عليها؛ والهيكل المطلوب؛ والهيكل الحالي والهيكل المنشود على وجه الخصوص. ولم تأخذ الهياكل الثلاثة بعين الاعتبار سوى توقعات الرواتب وتكاليف الإدارة؛ ولم يتم إدراج تكاليف البرامج/الأنشطة. وبعد قيام المكتب الإقليمي بتحليل مفصل، لم يثبت قابلية أي خيار من الخيارات الثلاثة للتطبيق والاستدامة.

وأثناء المناقشة، سأل أحد أعضاء المجلس إذا كان ضعف الإدارة هو سبب التحديات التي تواجهها هذه الجمعية العضو. وأفاد مدير الحوكمة والاعتماد أن هذا الوضع مستمر منذ فترة طويلة. وقدم المكتب الإقليمي الدعم الفني للجمعية العضو، لكن الوضع لم يتحسن. وأضاف رئيس المجلس أن هذا التقرير أوضح حجم العمل الذي قامت به السكرتاريا قبل الوصول إلى مرحلة الإيقاف.

وللأسباب الوجيهة المذكورة أعلاه، ***<u>وافق</u>*** *مجلس الأمناء، بناء على توصية من لجنة العضوية، على إيقاف عضوية جمعية* ***Namibia Planned Parenthood Association (جمعية ناميبيا لتنظيم الأسرة)*** *في اتحاد IPPF.*

<u>توصية بالإيقاف: جمعية سيراليون العضو</u>

تمت الإحاطة علمًا بأن هذا التقرير يخضع لسياسة السرية وتبادل المعلومات في اتحاد IPPF.

أحاط مجلس الأمناء علمًا بأن لجنة العضوية توصي بإيقاف عضوية جمعية سيراليون لتنظيم الأسرة في اتحاد IPPF، على أساس سوء الحوكمة وفشلها في الاستجابة والتصرف بشكل مناسب فيما يتعلق بمزاعم حدوث تحرش جنسي داخل جمعية سيراليون لتنظيم الأسرة. والآن انتهى التحقيق في هذه الادعاءات وخلص إلى ثبوت الادعاءات، وذلك بناءً على الموازنة بين الاحتمالات.

<u>وافق</u> *مجلس الأمناء، بناءً على توصية من لجنة العضوية، على إيقاف عضوية جمعية* ***Planned Parenthood Association of Sierra Leone (جمعية سيراليون لتنظيم الأسرة)، في اتحاد IPPF.***

وخلال مناقشة عامة أجريت حول حالات الإيقاف والطرد، أوضح أحد أعضاء المجلس أن من النتائج التي تدعو للقلق كثرة أعداد الأفراد الذين قد لا يحصلون على الخدمات وتساءل عن البدائل المحتملة. وأكد مدير الحوكمة والاعتماد للمجلس أن المكاتب الإقليمية تبحث بالفعل عن منظمات أخرى في هذه البلدان للعمل معها كشركاء متعاونين. وسيبقى اتحاد IPPF حاضرًا في هذه البلدان ولكن من خلال منظمة مختلفة. وأضاف المدير العام أن تعزيز قوة الاتحاد يحتاج إلى عملية سريعة للتعامل مع الجمعيات الأعضاء التي تعاني من الفشل، بالإضافة إلى عملية تجديد سريعة وإدخال منظمات جديدة، والترحيب بتسريع وتيرة هذه العمليات.

تحديث بشأن حالات الطرد

أحاط مجلس الأمناء علمًا بإيقاف عضوية جمعية جيبوتي العضو في اتحاد IPPF في يونيو 2022 لعدم التزامها بالخضوع لمراجعة الاعتماد في إطار مرحلة الاعتماد الثالثة. وفي مارس 2023، قبل مجلس الأمناء توصية من لجنة العضوية ببدء عملية طرد جمعية جيبوتي العضو من اتحاد IPPF، وإعطائها وقتًا للرد وإبداء الأسباب التي تحول دون إتمام طردها. أحاط مجلس الأمناء علمًا بعدم رد جمعية جيبوتي العضو على الإخطار المرسل إليها في 13 مارس 2023 بشأن التوصية بطردها من اتحاد IPPF.

*بناءً على توصية من لجنة العضوية، **وافق** مجلس الأمناء على إتمام عملية طرد جمعية **Association Djiboutienne pour l'Equilibre et la Promotion de la Famille (جمعية جيبوتي لتوازن الأسرة والنهوض بها) (جمعية جيبوتي العضو)** من عضوية اتحاد IPPF.*

طلب الحصول على العضوية بالانتساب

*بناءً على توصية من لجنة العضوية، **وافق** مجلس الأمناء على طلب قدمته جمعية **Respect Educate Nurture Empower Women (RENEW) (جمعية احترموا المرأة علموها غذوها مكنوها) (بوتان)** للحصول على عضوية بالانتساب. وتمت الإحاطة علمًا بأن هذه المنظمة كانت عضوًا منتسبًا سابقًا وهي الآن شريك متعاون في بوتان.*

تحديث بشأن تنفيذ مرحلة الاعتماد الرابعة

أحاط مجلس الأمناء علمًا بأن لجنة العضوية قد راجعت التقرير الخاص بتنفيذ مرحلة الاعتماد الرابعة وكيف أفضت عملية إعادة هيكلة السكرتاريا الموحدة في وقت سابق من هذا العام إلى خلل في خطط مراجعة الاعتماد على مستوى الأقاليم. ونتج عن عملية إعادة الهيكلة وظائف شاغرة ينبغي شغلها وسيتعين توفير التدريب اللازم للموظفين المعينين حديثًا للمضي قدمًا في تنفيذ مرحلة الاعتماد الرابعة.

*بالنظر إلى تأثير إعادة هيكلة السكرتاريا على خطط مراجعة الاعتماد، **وافق** مجلس الأمناء، بناءً على توصية من لجنة العضوية، على تأخير لستة أشهر في التاريخ الرسمي لبدء تنفيذ مرحلة الاعتماد الرابعة، بحيث يتم تنفيذ الدورة من يوليو 2023 إلى يونيو 2027 للسماح بملء الشواغر وإجراء التدريبات مع المراجعين.*

وأثناء المناقشة، لاحظ أحد أعضاء المجلس أن بعض الجمعيات الأعضاء لا تزال في مرحلة الاعتماد الثالثة وتساءل عما إذا كان الانتقال إلى المرحلة الرابعة سيؤدي إلى تراكمات في العمل. وأفاد مدير الحوكمة والاعتماد بأن هذا الوضع ليس بجديد وأن تلك الجمعيات الأعضاء التي يجري اعتمادها حاليًا بموجب المرحلة الثالثة سوف تنتقل إلى المرحلة الرابعة. وستجري المرحلتان معًا على مدار الأشهر الستة المقبلة، وعندئذ من المفترض أن تكون الجمعيات الأعضاء السبع المتبقية من المرحلة الثالثة قد حققت الامتثال.

وسأل أحد أعضاء المجلس عن مستوى تأهب السكرتاريا لبدء مراجعات الاعتماد في المرحلة الرابعة. وأجاب مدير الحوكمة والاعتماد بأن سبب التأخير هو إعادة هيكلة السكرتاريا. وتختلف المرحلة الرابعة اختلافًا كبيرًا عن المرحلة السابقة وهي متوائمة مع الاستراتيجية الجديدة. كما شرعت السكرتاريا في المرحلة الجديدة. وأضاف المدير العام أن هذه الدورة قد امتدت من خمس سنوات إلى أربع سنوات، ومن ثم يتعين على السكرتاريا إجراء مراجعة للمزيد من الجمعيات الأعضاء كل عام. ولكن التأخر في بدء المرحلة الرابعة قد يساعد السكرتاريا على القيام باعتماد كافة الجمعيات الأعضاء خلال السنوات الأربع القادمة.

10. تحديثات بشأن العلامة والميثاق

تلقى المجلس وثيقة بها تحديث لعملية مبادرة الهوية (الميثاق والعلامة الجديدة)، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/06.23/DOC/10. قدمت هذا البند مينا بارلينغ، مديرة العلاقات الخارجية.

تم إطلاع المجلس على تحديث بشأن وضع ميثاق القيم وتجديد علامة اتحاد IPPF العالمية أحاط المجلس علمًا ببدء المشاورات باجتماع لمجموعة الميثاق التوجيهية ولجنة تجديد العلامة، ومشاورة جرت مؤخرًا مع جمعية تنظيم الأسرة

في تايلاند. ومازال الحوار جاريًا مع الجمعيات الأعضاء وموظفي السكرتاريا. وهذا إجماع قوي حول القيم الأساسية، مثل الشفافية، والحب/الرحمة، والتنوع/الشمول، والشجاعة، والعاطفة، والتعاطف، والمرونة، والقدرة على التكيف، والشراكة، والمساءلة التي تظهر في العديد من المشاورات. وتم التعاقد مع مؤسسة خارجية، شركة IDEO، للعمل مع الجمعيات الأعضاء على تجديد العلامة العالمية وتم وضع خطة لمشاركة الشباب وسيتم إطلاقها في الأشهر القادمة.

والمجلس **أحاط علمًا** ورحَّب بالتقدم المحرز حتى تاريخه.

ثم ركزت المناقشة على السياقات التي تصاعدت فيها التهديدات التي تتعرض لها الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية المكفولة للجميع.
وافق مجلس الأمناء على أن يقوم اتحاد IPPF بمواصلة تطوير استجابته للتهديدات التي تتعرض لها الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية والاستثمار فيها في إطار الآفاق الزمنية التالية:

1. **ضمان اتخاذ إجراءات فورية عند الحاجة من أجل الأفراد المعرضين لخطر وشيك:** تقييم الإجراء المطلوب لتعزيز حماية الأفراد الموظفين والمتطوعين والشركاء والخدمات التي تستهدف العمل من أجل الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية مباشرة. وضع السيناريوهات وتحديد الحالات الطارئة، وتصعيد البروتوكولات الإجرائية، لضمان وفاء اتحاد IPPF بواجبات الرعاية المكفولة لمن يخدمون في الخطوط الأمامية.
2. **اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة التهديدات في مهدها، حملة لتصعيد إجراءات المواجهة:** مع التركيز على بناء التحالفات مع الجهات الأخرى داخل قطاع الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية وخارجه، وتوحيد الدروس المستفادة من العمل الجاري بالفعل، تصميم حملة مركزة ومؤثرة للتنفيذ على مدار الـ 24 شهرًا القادمة كحد أدنى، لتتيح إمكانية تحقيق التصعيد الملموس في مواجهة المعارضين للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية على المستويين الوطني والعالمي.
3. **تعزيز مواجهة التهديدات على المدى الطويل، استكشاف الأجواء المحيطة لتقييم الفرص المتاحة لتصبح الوقاية أكثر فاعلية:** لمساعدة اتحاد IPPF في اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة الاتجاهات والتطورات الرجعية على المدى الطويل، والقيام بعمليات استكشافية تقدمية عالمية لسياقات و "أسواق" و/أو مواقع عمل اتحاد IPPF والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. تحديد وتحليل الأفراد المعرضين لخطر الاستهداف التصعيدي من جانب القوى الرجعية، و/أو المعرضين لتطورات رجعية على مدى السنوات الخمس المقبلة وما بعدها. تحليل النقاط المحورية المحتملة للتصعيد وتراجع التصعيد والنظر في إمكانيات التخفيف ذات الصلة. تطوير الأدوات حسب اللزوم، على سبيل المثال إضافة وحدات إلى سجل المخاطر الخاص باتحاد IPPF، للمساعدة في بناء ومتابعة ملفات تحديد التهديدات بفعالية، والتي تتعرض لها سياقات و "أسواق" و/أو مواقع عمل اتحاد IPPF، بما في ذلك المخاطر التي يتعرض لها الأفراد، والاستدامة المالية، والسمعة، والممتلكات، والأصول، والعمليات.

11. تحديثات الشؤون المالية، وتقرير 2023 والحسابات

تلقى المجلس هذا التقرير من لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بموجب الورقة رقم BoT/06.23/DOC/11, 11a-11f، والتي تضمنت التقرير المالي 2022، وتقرير نتائج التدقيق، ومذكرة الاستمرارية، ومراجعة الميزانية 2023، وسجل المخاطر الإستراتيجية وخطة الأعمال المنقحة للسكرتاريا 2023. قدمت هذا البند ليز شيفر، رئيسة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)، وقد انضمت للاجتماع عن بُعد.

وتم إبلاغ المجلس بأن لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) اجتمعت مرتين منذ اجتماع المجلس السابق. وتمت الإحاطة علمًا بالآتي: الدخل والنفقات للربع الأول من عام 2023 والتغيرات الأخرى في الميزانية العمومية؛ والتقدم المحرز في تعزيز النظم في التمويل والتكنولوجيا؛ وتقارير الإدارة في التدقيق الداخلي والحماية والحوادث. ووافقت اللجنة على الاجتماع حضوريًا مرة واحدة في السنة وكانت تعمل على عملية تحوُّلها، بما يتماشى مع عملية تحوُّل المجلس واللجان الأخرى. وقدمت لجنة C-FAR ما يلي للمجلس للموافقة عليه: مذكرة الاستمرارية؛ مسودة التقرير المالي 2022؛ خطة وميزانية 2023 المنقحة؛ وسجل المخاطر الإستراتيجية 2023-2024.

وعُرضت على المجلس تفاصيل الدخل والنفقات لعام 2022 مقارنة بعام 2021. وتمت الإحاطة علمًا بأنه في عام 2022 بلغ صافي الدخل غير المقيد 5.14 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 15.33 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وفي عام 2022، حدث عجز في صافي الدخل المقيد. ومع ذلك، تم توضيح أن الأموال المقيدة لا تُقبض وتُنفق في نفس العام دائمًا، وهذا سبب العجز في عام 2022.

وراجع المجلس أرصدة الصناديق في عام 2022 مقارنةً بعام 2021. وبالرغم من وجود انخفاض في الصندوق العام في عام 2022 مقارنةً بعام 2021، تمت الإحاطة علمًا بأنه مازال في حدود النطاق المتفق عليه. وفي عام 2022 كانت الصناديق المخصصة أعلى بقدر ضئيل جدًا مما كانت عليه في عام 2021. وانخفضت الأموال المقيدة في عام 2022 مقارنةً بعام 2021، وكان هذا بسبب جمع الأموال في فترات سابقة.

وتمت الإحاطة علمًا بأن خطة السكرتاريا والميزانية المنقحة لعام 2023 تضمنت دخلًا أعلى ونفقات أقل ومخصصات أقل للسكرتاريا من الميزانية المعتمدة. وكان من المتوقع حدوث فائض تشغيل. وسيظل التأثير المحتمل في 31 ديسمبر 2023 على رصيد الصندوق إيجابيًا على مستوى جميع المصادر. وفيما التغييرات الرئيسية التي أدخلت على خطة السكرتاريا والميزانية المنقحة:

- التكاليف المدرجة لإعادة موائمة الهيكل، ودعم التحول وفائض العمالة، وإضافة مشاريع جديدة، وموائمة المؤشرات مع الاستراتيجية الجديدة، وتحديد المخاطر عالية المستوى التي قد تعرقل التنفيذ.
- ومن بين الأنشطة الإضافية السفر، وتكلفة الاجتماعات الإقليمية والعمل على مكافحة العنصرية.
- المخصصات المطلوبة (من الاحتياطيات العامة) لتدريب وتأهيل الموظفين في الهيكل المعاد موائمته وإنشاء المكتب الإقليمي الجديد للأمريكتين والكاريبي (ACRO) في المكسيك.

وأضاف المدير العام أن إغلاق التقييم الخارجي حدث أثناء عملية إعادة موائمة الموظفين، وبالرغم من ذلك تم في الوقت المحدد وبطريقة سلسة. وكان فريق المالية يمر بمرحلة انتقالية هائلة، وشكرهم وشكر آخرين في السكرتاريا على عملهم أثناء عملية التدقيق. وشكرت الرئيسة فريق المالية وشكرت رئيسة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) على حسن قيادتها.

وخلال المناقشة، أعرب أحد أعضاء المجلس مجددًا عن القلق بشأن اعتماد الجمعيات الأعضاء على التمويل الحكومي، لا سيما في العالم السياسي المتغير، وأهمية قيام الاتحاد بتنويع مصادر دخله. واتفقت رئيسة لجنة C-FAR على هذه المخاوف لكنها أضافت أن المؤسسات تدعم اتحاد IPPF بالفعل ولا تخضع للبيئة السياسية بنفس الطريقة.

وردًا على سؤال عن تكاليف العمليات، لا سيما في ضوء معدلات التضخم الحالية، فضلاً عن تغير طرق استخدام المساحات المكتبية، أجاب المدير العام بأن السكرتاريا قد تلقت تكليفًا من المجلس بألا تتجاوز الميزانية الإجمالية لعام 2023 السقف المعتمد وينبغي عدم تجاوز إجمالي التكاليف السنوية. وعدد مناصب الموظفين هذا العام أقل قليلاً من العام الماضي وهذا سيوفر المزيد من الأموال للأنشطة والزيارات إلى الجمعيات الأعضاء. وهذا سيكون الأساس لميزانية 2024 بالإضافة إلى التضخم. وفيما يتعلق بتغير طرق استخدام المساحات المكتبية، أفاد مدير المالية والتكنولوجيا بأن هذا السؤال سيتم التعامل معه مع انتقال المزيد والمزيد من أعضاء الفريق من مكتب لندن. وسوف تناقش لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) هذا الموضوع عندما تنظر في وضع ميزانية 2024.

وعلق أحد أعضاء المجلس قائلاً إن سجل المخاطر أظهر تزايد بعض المخاطر وطلب المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع. وأوضح رئيس لجنة C-FAR أن هذه الوثيقة أصبحت الآن أداة للتخطيط والتعلم، مع التركيز على التخفيف من المخاطر. وأفاد المدير العام بأن هذه الوثيقة حُررت منذ أسابيع عديدة، خلال ذروة إعادة الهيكلة. ومع ذلك، نظرًا لدعم الموارد البشرية والإجراءات القانونية الواجبة المتبعة في كل مكان، تعتبر خطورة هذا الجانب منخفضة الآن. وأضاف مدير المالية والتكنولوجيا أن التحول من الهيكل القديم إلى الهيكل الجديد وتسليم الأدوار سيتطلب جهودًا تشغيليةً كبيرةً على أرض الواقع، وبالتالي لا تزال المخاطر الواقعة على العمليات قائمة.

سأل أحد أعضاء المجلس عما إذا كانت هناك آلية يتم من خلالها إبلاغ اللجان بالمناقشات الجارية حول مخاطر معينة، والتي تتعلق ببعض اللجان. أفاد مدير المالية والتكنولوجيا بأن كل عضو من فريق قيادة المديرين (DLT) يُكلَّف بمخاطرة واحدة، وفي كل لجنة يوجد عضو من أعضاء فريق قيادة المديرين (DLT). وينبغي أن يتحاور رؤساء اللجان مع أعضاء فريق قيادة المديرين (DLT) المعنيين بشأن المخاطر المتعلقة بعمل لجنتهم.

وردًا على استفسار بخصوص مذكرة الاستمرارية، تم إبلاغ المجلس بأنها مقياس لاستدامة الاتحاد على مدار العامين المقبلين، وهي معيار يضعه المدققون في الاعتبار. وأضاف مدير المالية والتكنولوجيا أن المدققين راضون عن وضع اتحاد IPPF من حيث قدرته على الاستمرارية حتى نهاية عام 2024.

وسأل أحد أعضاء المجلس عن النموذج الجديد لخطط الأعمال التي تمتد لثلاث سنوات إذا كان يشكل تحديات أمام الجمعيات الأعضاء. وأفاد مدير المالية والتكنولوجيا أن دورة الميزانية والتخطيط الممتدة لثلاث سنوات تم إدخالها في 2025/2023. وطُلب من الجمعيات الأعضاء تقديم تفاصيل أكثر بخصوص ميزانية 2023 مقارنة بميزانية 2025/2024. وسارت العملية بسلاسة وطُرحت خطط الثلاث سنوات بسرعة. وسوف تُطرح خطط الأعمال في إطار مؤشرات قياسية. وهناك تحد تشغيلي قائم بشأن كيفية إعداد تقارير عن خطط الأعمال المذكورة، لكن السكرتاريا تريد تبسيطها على الجمعيات الأعضاء قدر الإمكان.

*مجلس الأمناء **أحاط علمًا** بالتقرير المقدم من رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) وبناءً على توصية من لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) **اعتمد:***

أ) سجل المخاطر الإستراتيجية 2023-2024 مع التغييرات المتفق عليها.
ب) النسخة المختصرة من مذكرة الاستمرارية 2023-2024.
ج) الحسابات والتقرير السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.
د) الميزانية والخطة المنقحة لعام 2023.
هـ) التعيينات البالغة:
1) 200 ألف دولار أمريكي لنقل المكتب الإقليمي للأمريكتين والكاريبي (ACRO) من كولومبيا إلى المكسيك.
2) 500 ألف دولار أمريكي لتأهيل الموظفين وتدريبهم.
و) إغلاق الصناديق المعينة (مع مراعاة التعديلات النهائية في الحسابات، إذا لزم الأمر):
3) صندوق برنامج SEAP البالغ 20.5 ألف دولار.
4) عام 2021 المسار 2 Sex og Politikk (النرويج) 95 ألف دولار.

أعرب المجلس عن عميق تقديره لرئيس لجنة C-FAR واللجنة وفريق المالية على عملهم.

12. انتخاب رئيس المجلس

ترأس هذا البند نائب الرئيس، يولوكبيك باتيرغاليف. عرضت الرئيسة الحالية مغادرة الاجتماع بسبب هذا البند ولكن أعضاء المجلس لم يمانعوا وجودها.

وأكد نائب الرئيس تلقي الترشيحات لمرشَّحة واحدة فقط، كيت جيلمور، لمنصب رئيس مجلس الأمناء، وتوصي لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) بأن يوافق المجلس على كيت جيلمور رئيسةً للمجلس لفترة ثانية وأخيرة.

وخلال المناقشة، قدم أعضاء المجلس دعمهم ترشيح كيت وشكروها على رؤيتها وقيادتها.

***وافق** مجلس الأمناء على التوصية الصادرة عن لجنة الترشيحات والحوكمة لانتخاب كاثرين (كيت) جيلمور رئيسةً لمجلس الأمناء لفترة ثانية وأخيرة تنتهي في 15 مايو 2026.*

13. الأعمال الأخرى

وتمت **الإحاطة علمًا** بأن هذا الاجتماع هو آخر اجتماع مجلس لاثنين من الأمناء، هما أندرياس براجر وسانتياغو كوزيو، وسوف تنتهي فترة خدمتهما قريبًا. وشكر أعضاء المجلس كلًا من أندرياس وسانتياغو على مساهماتهم الملموسة في المجلس. وتقدم الرئيس بالشكر لأندرياس وسانتياغو على ما قدَّما من حكمة وذكاء لإثراء مناقشات المجلس. وقُدمت لهما هدايا تقديرًا لجهودهما مع خالص تمنيات المجلس لهما بالتوفيق.

وأعرب المدير العام عن شكره لما بذل أندرياس وسانتياغو من جهود مع دنيا ناصر في خدمة المجلس السابق وقاموا بأدوار مهمة في إصلاح الحوكمة لولاها لأصبح اتحاد IPPF أضعف كثيرًا. لقد بذلوا جهودًا بالغة الأهمية لتسلك المنظمة طريقها الجديد.

ختام الاجتماع

في ختام الاجتماع، شكر الرئيس نائب الرئيس والأمناء على قيادتهم ومشاركتهم ومساهماتهم في الاجتماع. ونيابة عن المجلس، تقدمت الرئيسةُ بالشكر للمدير العام ولفريق قيادة المديرين (DLT) لما قدموا من دعم ولكل من عمل لإنجاح اجتماع المانحين وفي إثره نجاح اجتماع المجلس أيضًا. وخالص الشكر لشارون تاغو وكارولين ديكينسون على تحرير

المحضر، ولموظفي الدعم الآخرين ودعم تكنولوجيا المعلومات والمترجمين الفوريين والفنيين: لما بذلوا من جهود ليكون اجتماع المجلس بهذا القدر من النجاح. وتمنوا لهم سفرًا آمنًا إلى ديارهم.